اتفاق لـ"تهدئة سياسية" بين الرئيس عباس والجماعة الوطنية

كتب حسن عصفور/ تزايدت في الآونة الأخيرة التسريبات الاعلامية من مصادر "مجهولة الاسم"، وقد لا تكون مجهولة الهوية لأهل فلسطين، عن أن الرئيس محمود عباس يتعرض لحملة ضغوط دولية، وبالأساس اميركية، كي يوافق على بعض المقترحات التي لا تتفق مع الموقف الوطني الفلسطيني، والعناصر الرئيسية التي تشير لها تلك "المصادر المجهولة – المعلومة" تتعلق بالقدس المحتلة، ومنطقة الأغوار و"يهودية" دولة الكيان الاحتلالي، وبالطبع قد يكون هناك أيضا قضية اللاجئين ومسالة الأمن والجو والبحر والمياه والمعابر الدولية، اي باختصار كل ما يعرف اعلاميا بـ"قضايا الحل النهائي"، وبالتأكيد لا يذكر هؤلاء المسربون طلبا مركزيا للطغمة "الشارونية" – مرادف للفاشية – بأن تعلن القيادة الفلسطينية أن الاتفاق أيضا يعني نهاية للصراع وكل المطالب الفلسطينية..

ربما كل ما يقال عن ضغوط هائلة وتهديدات متعددة الأسماء والروؤس والأشكال صحيح، بعضهم يشير الى أن التهديدات الأميركية وصلت الى حد وقح جدا، يفوق وقاحة ليبرمان بتلميحها أن "طريق الخلاص من عرفات لم يغلق بعد"، وطبعا التهديد التقليدي المسألة المالية والمشاريع، ضغوط يمكن اعتبار بعضها أو أغلبها عملية اجترار لما سبق أن تحدثوا عنه، وقد تكون تلك نوايا أمريكا والزمرة الشارونية الحاكمة في تل أبيب، وأن التهديدات جدية ومن يطلقها جادون بها..

ورغم ان تلك الضغوط المفترضة لا تحضر الا زمن غياب الاتفاق االوطني، والذهاب المنفرد الى المفاوضات دون موافقة وطنية، لكن التعامل معها باعتبارها "حقيقة ممكنة" لا يشكل ضررا سياسيا، بل قد يكون ذلك بابا من اجل اعادة التوافق ضمن رؤية تستعيد روح الاجماع الوطني، وهي مناسبة من أجل اعادة النقاش عن وحدة المشروع الوطني في مواجهة المشروع الاحتلالي..

بعد أشهر التفاوض وما تم عرضه من الوزير الأميركي، مكتوبا أو شفاهة، من نصوص لما يسمى "اتفاق اطار للحل النهائي" يؤشر ان الحل المقترض لا يلبي بعضا من طموح الشعب الفلسطيني، وان كل ما يعرض أميركيا وليس اسرائيليا فقط يتعارض في جوهره مع الموقف الوطني الفلسطيني، بل ان جوهر المشروع

الأميركي الجديد هو شكل مستنبط لادامة الاحتلال سنوات أخرى، بموافقة رسمية فلسطينية..ودون الخوض في تفاصيل المشروع التي اصبحت متوفرة للعامة قبل "الخبراء والمحللين"، فالمشروع ووفقا لكل الناطقين باسم "الفئة التفاوضية" مرفوض، وان الرئيس عباس أبلغ كيري رفضه له ولن يقبله..

وانطلاقا من "حسن النوايا" سنأخذ تصريحات "الفئة التفاوضية" بأنها صحيحة 100%، ولا يوجد بها ما يعكر صفو الذهن الشعبي الفلسطيني، بل سنوافق على طلب الرئيس عباس وفريقه المفاوض بمنحه مهلة حتى نهاية الرحلة النقاشية، والتي لن تزيد يوما واحدا عن شهر ابريل (نيسان) القادم، لأنه لا يستطيع ايقاف المفاوضات الآن بعد أن أعطى "وعدا وعهدا" لاميركا ودول اخرى، ووافقت لجنة المتابعة التي يرأسها ذاك القطري – طبعا غير مفهوم لماذا يستمر في رئاستها – على المسافة الزمنية التي تبلغ 9 اشهر، ولم يبق من الزمن كثيرا..فقط 3 اشهر!

من الممكن ايقاف كل حملات المعارضة والمنتقدة بشدة للمفاوضات بذاتها، والتوقف عن توجيه سهام النقد الموضوعي أو الحاد للرئيس وفريقه التفاوضي، شريطة أن يتعهد الرئيس عباس وحركة فتح في سياق وثيقة مكتوبة تسمى "اتفاقية تهدئة سياسية"، وتنشر لاحقا للشعب الفلسطيني، على عناصر سياسية تؤكد كل ما هو متفق عليه وطنيا، وأنه لا تمديد للمفاوضات يوما واحدا بعد ذلك، والتعهد بأن تبدأ القيادة الشرعية ومنظمة التحرير استئناف تحركها نحو تعزيز مكانة "دولة فلسطين" والانضمام الى كل المؤسسات الدولية والتوقيع على معاهدة روما التي تسمح لفلسطين ان تصبح عضوا في المحكمة الجنائية الدولية للبدء في ملاحقة دولة الكيان على كل جرائمها ضد الشعب الفلسطيني..

وأن تضمن "اتفاقية التهدئة السياسية" التزاما صريحا بأن يتم "اعلان دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال" بعد نهاية الأشهر التسع في حال لم يتم التوصل لاتفاق نهائي يقبله الشعب الفلسطيني، بما يعني نهاية المرحلة الانتقالية التي استمرت منذ العام 1994 وحتى عام 2014 اي عشرين عاما، والتي كان مقررا لها 5 اعوام، وبالتالي تحال كل مؤسسات السلطة وأجهزتها كافة، المدنية والأمنية الى مؤسسات "دولة فلسطين"، بما يترتب عليه من تبعات قانونية وسياسية..مع الاشارة الى الطلب من الجامعة العربية تبني موقف فلسطين

بالتوجه الى الأمم المتحدة لتحرير أرضها المحتلة وفقا للفصل السابع من مثياق الأمم المتحدة..

وتضمن "اتفاقية التهدئة السياسية" التوافق على حكومة "دولة فلسطين" المؤقتة وموعد انتخابات رئيس الدولة وبرلمانها، مع الاتفاق على تشكيل "مجلس تأسيسي مؤقت" يضع دستور الدولة الجديد..وخطوات تفصيلة اخرى تتعلق بطبيعة المؤسسة الأمنية قواما ومهاما..وملاحظة أن "التهدئة السياسية" لا تعني ايقاف النقد السياسي للمشروع الأميركي الاحتلالي، ومواجهته بالممكن من اساليب ووسائل..

ذلك سبيل قد يشكل ورقة "امان سياسي" للرئيس عباس وفريقه التفاوضي، يمكن أن يمنحه القوة المطلوبة لمواجهة كل الضغوط الدولية والتهديدات السياسية ويلجم ممثلي دولة الكيان بأنه لا مثل الشعب، وايضا وثيقة تهدئة للجماعة الوطنية الفلسطينية على عدم وجود نوايا تنازلية مهما حدث من ارهاب سياسي.. ودون ذلك يصبح الحديث عن "الضغوط" و"التهديدات" ليس سوى محاولة لتضليل الشعب الفلسطيني وستارا لتمرير اتفاق تصفوي للقضية الوطنية..لو خلصت النوايا يكون التوافق سريعا وسلسا وغيره لينتظر كل نتائج ما ارتكب من فعل!

ملاحظة: مظاهرات أهل الجلزون برام الله على سوء الخدمة جرس إنذار بأن الانفجار الشعبي لا زمن له..وأن القمع الأمني ليس سبيلا..اسمعوا من الناس واستمعوا لهم دون غطرسة طاووسية!

تنويه خاص: تهديد الحكومة بخصم مالي لمن يشارك من الموظفين بالاضراب العام يمكن اعتباره "ابتكارا حمداللهيا" يستحق أن يسجل كملكية فكرية يمكن أن تنال جائزة "نوبل" لكن لمسمى غير موجود بعد!

اسرائيل و"لعبة استخدام القاعدة"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن اصطدمت رؤية الطغمة الشارونية – إقرأ الفاشية – الحاكمة في دولة الكيان، حول استمرار وجودها الاحتلالي في منطقة الأغوار تحت ستار "الأمن الاستراتيجي"، وهي تقوم بلعبة استخدام مختلقة كي تقنع العالم أنها لا تزال تحت خطر يهدد "كيانها"، وأن هناك أخطار كبرى "وجودية" لأمنها كـ"دولة"، هذا الاختراع الأمني التهديدي جاء بعد أن باتت نظرياتها السابقة التي حاولت أن تخدع بها العالم طويلا، وخاصة "الخطر النووي" الايراني أو "الكيماوي" السوري، واحيانا الباكستاني في علم الماضي..

بعد اتفاق الدول الست مع ايران حول مشروعها النووي وجدت دولة الكيان أن سياستها الكاذبة لتبرير احتلالها "الأبدي" لفلسطين لن يكون مقنعا ، ولذا حاولت في البداية أن تعمل كل ما بوسعها كي تفشل الاتفاق، وبعد فشلها بذلك هربت الى اكذوبة أن ايران تخادع وتناور وأنها لن توقف مشروعها النووي واستخدمت كل مراكز "نفوذها اليهودي" عالميا وخاصة داخل أميركا، إلا أن الفشل كان نصيبه ايضا، لأن المصلحة الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة عندما تتطلب العمل لا تنظر لتلك "المنصبة السياسية لقدرة اللوبي الصهيوني – اليهودي"، فـ"امريكا فوق الجميع"..

وبعد أن تيقنت أن لا سبيل لتحقيق "اختراق" في استخدام النووي الايراني ذريعتها "المفضلة"، ولم يعد لها أن تستخدم أي "سسلاح دمار شامل" بجوارها، فسوريا قدمت ما لها وعندها "هدية" لروسيا كي تمنح الرئيس الأميركي "ورقة التوت" لتغطية عورته السياسية بعد ان استنفر قواته كاملة لشن حرب عسكرية شاملة، وجد أنه وبلده ليس بقدرتها، فقدم بوتين له ما يستر عاره فكانت ورقة الكيماوي السوري، ولذا خسرت اسرائيل أيضا من امكانية الاختباء خلف "الخطر الوجودي بسبب الكيماوي السوري"، وهو سلاح لا يمكن استخدامه في حرب اقليمية لأسباب عدة..

لذا لم تجد دولة الكيان الاحتلالي العنصري، الا البحث في دفاتر قديمة سبق لأمريكا أن استخدمتها طوال سنوات لتبرير كل سياستها ضد اي نظام أو طرف ترى أنه لا يقبل الرضوخ لهيمنتها الاستعمارية، فخلقت تنظيما أسمته "القاعدة"

خلال الحرب على الاتحاد السوفيتي تحت ستار "خطر الشيوعية"، وانتقلت لاحقا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصارها في "الحرب الباردة" الى مرحلة جديدة في تكريس نفوذها الدولي المطلق بل والوحيد، فكانت "القاعدة" أحد أهم أسلحتها في تلك السياسة، ولذا فدولة الكيان اعتقدت أنها ستجد ضآلتها في هذا "الاختراع الأميركي"، بعد أن أدركت أن الرئيس محمود عباس لا يمكنه قبول وجود اسرائيلي احتلالي في منطقة الأغوار لأجل طويل، ما يحيل الى الغاء مبدأ الانسحاب الاسرائيلي من الأرض المحتلة، وعدم التجاوب الأميركي الكامل مع مطلبها فتقدمت بـ"خطة أمنية بديلة" تحل معها قوات أميركية ولمدة أقل مما تريد طغمة نتنياهو العنصرية، فلجأت الى البحث في دفاتر "الخطر الوجود" لتجد أن "القاعدة هي الأنسب" لها في المرحلة الراهنة..

وبدون مقدمات أعلنت أجهزة الكيان العنصري الاحتلالي عن اكتشاف "خلية للقاعدة" وقامت بتصفيتها في جنوب الخليل – بلدة يطا -، ولكن الاعلان لم يجد له الصدى المتوقع والذي رسمته الدوائر الاسرائيلية، فكانت آخر خدعها "السياسية – السينمائية- عندما أعلنت أنها تمكنت من اعتقال خلية كبيرة تتبع لتنظيم "القاعدة" يهدف الى شن عمليات ضد مؤسسات اسرائيلية وخطف جنود من جيشها، وأضافت له مكانا اعتقدت أنه سيكون "الطعم الأهم" بأن وضعت ضمن الأماكن المستهدفة سفارة أمريكا في تل أبيب، وجندت كل أسلحتها الاعلامية المحلية والعالمية لتمرير ذلك "الحدث – الأكشن" ، لكن حدث ما لم تحسبه تلك الطغمة العنصرية بأن تخرج واشنطن ببيان أعتبر الحديث عن وجود "خلايا للقاعدة" تستهدف سفارتها ليست بذي "قيمة"..بيان انهى الخدعة في مهدها، ولكن الكاذب لا يتوقف عند اكتشاف كذبه فأخيرا أعلنت أن هناك خطر استراتيجي تشكله "القاعدة" من سوريا عليها..

اكتشفت دولة الكيان العنصري أخيرا ان "القاعدة" في سوريا ستكون خطرا عليها، وهي التي لم تطلق رصاصة واحدة منذ أن تم احضارها بفعل فاعل معلوم، بل أن كل أذنابها مهما كانت المسميات لا تشكل خطرا عليها..لكنها اللعبة التي تريد ان تتحجب خلفها كي لا تذهب الى أي عملية انسحاب من الأرض الفلسطينية..ولذا أحسن نتنياهو بقوله القاطع في "دافوس" أنه لن يسحب أي جندي من الأغوار ولن يجبر أي مستوطن على ترك مسكنه..هذا هو القول الفصل

والحقيقي..ومن أجله كان لا بد من البحث لايجاد "خطر وهمي بديل للخطر الوجودي القديم"..فكانت "القاعدة" ذاك السلاح – الاختراع..

لعل القيادة الفلسطينية وحركة فتح وأجهزتها الأمنية تدرك جيدا أبعاد هذه اللعبة الاسرائيلية وتعيد النظر في سلوكها التفاوضي والتعاوني أيضا، مع دولة الكيان الاحتلالي العنصري..اعادة النظر تفرض أن يكون هناك توافق وطني جاد ومسؤول بعيدا عن لعبة الاستخدام المؤقت، لأن لا أمل بمفاوضات باتت نتيجتها واضحة جدا..المفاوضات لن تنتج سوى "ذل ومهانة"..ولا نعتقد أن موقف طغمة نتنياهو معقد فهو أكثر الأطراف وضوحا وفهما..مفاوضات لادامة الاحتلال بشكل عصري..

العودة للتوافق الوطني بكل ما يتطلبه ذلك هو الرد وهو الحل أيضا، لو كان هناك رغبة به!

ملاحظة: ثلاث سنوات على ثورة مصر..الارهاب أطل برأسه مع الجماعة الارهابية اعتقادا أنها ستربك مسار الثورة المصرية..ما لا تدركه تلك "المنبوذة" أن العداء لها بات أصيلا في وعي أهل المحروسة..فـ"مصر عصية على الاخوان"!

تنويه خاص: اشادة دولة الكيان بجهود حماس الأمنية تستحق القراءة ثانية من قيادات حماس التي تعلن أنها ترفض "التنسيق الأمني"..ليتها تقدم تفسيرا "مقاوما" لتنسيقها العجيب"!

"انتفاضة الزهار" القادمة ضد "عار مشعل"!

كتب حسن عصفور/ يصر القيادي الحمساوي محمود الزهار على اظهار "أحقاده الشخصية والسياسية" ضد الزعيم الخالد ياسر عرفات، ويصدر مجموعة من "الأكاذيب" التي يعتقد أن تكرارها بين حين وآخر سيجعل منها حقيقة سياسية يتداولها المؤرخون، والتصدي لجملة "أكاذيب الزهار" ضد ياسر عرفات حق وواجب بكونه زعيم لشعب وقضية وقاد الثورة الفلسطينية المعاصرة وأعاد لفلسطين مكانتها السياسية والجغرافية، يوم ان كانت "جماعة الزهار الاخوانية"

تقف بكل قوتها ضد ارادة الشعب الفلسطيني في كفاحه وطريقه الثوري طوال عشرين عاما منذ احتلال الضفة والقطاع عام 67، وبعيدا عن مواقف الخالد ياسر عرفات فإن "أكاذيب الزهار" الأخيرة تحتاج لـ"ردع سياسي"خارج الموقف تقليدي للكف عن استمراره في نثر سمومه وأحقادة ضد "أب الوطنية الفلسطينية المعاصرة" قبل الزهار او ليذهب حيث يشاء..

سبق للزهار الذي بدأ نشيطا في حركة فتح بداية تكوينه السياسي قبل الانتقال لصفوف "الجماعة"، أن قام بفتح نيرانه ضد الزعيم الخالد، وقوله ما لم يقله يوما، خاصة أنه لم يكن يرى بالزهار قياديا حمساويا يمكن التعامل معه، في ظل كوكبة القيادات التي غطت فضاء قطاع غزة من حماس حينها، ويبدو أن تلك غصة لا زالت كامنة في "عقله الباطني" تؤثر على مواقفه من ابو عمار، وتم توضيح أخطاء الزهار في حينه، واعتبرت أنها رؤية وتفسيرات خاطئة قد يتراجع عنها لاحقا، واعترف بعدها بفترة بدور أبو عمار في مواجهة المحتلين بعد قمة كمب ديفيد وكيف كان يطلب من حماس العمل، ولا نريد مناقشة روايات الزهار السياسية، خاصة وأنه رجل يرى بنفسه "مؤلف سينمائي" لا يجارى بالتأكيد، لذا سنقفز عن تلك الحالة التخيلية في ما نسبه الزهار للخالد..

جديد الزهار الأخير ضد الزعيم ابو عمار يتمثل في قوله، أن أبو عمار ارتكب "خطئية" أدت لاغتياله بأنه " أوقف المقاومة ومنعها" لصالح المفاوضات، وكي لا نبقى اسرى "جدل لا طائلة منه" سنتجه مباشرة الى بعض الوقائع لنكشف مدى زيف وكذب اقوال الزهار تلك، ومدى جهله بحقيقة المشهد الفلسطيني منذ توقيع اتفاق اوسلو وتأسيس السلطة الوطنية حتى تاريخه اليوم الموافق 29 يناير من العام 2014..حيث بدأت العمليات العسكرية ضد القوات الاسرائيلية مع دول قوات السلطة الأمنية نفذتها حركة الجهاد الاسلامي، وتوالت تلك العمليات من الجهاد وحركة حماس دون أن يكون هناك ردا قاطعا من أجهزة الأمن الفلسطينية، بل أن ابو عمار كان يحاول قدر المستطاع أن يرمي بالتهمة على الأمن الاسرائيلي وتنفيذه بعض تلك العمليات ليرفع عنه الحرج في تعقب حماس والجهاد، رغم بعض الاستدعاءات..ولو فعل ابو عمار ما يتحدث عنه الزهار في تلك الفترة لم يكن لحماس ابدا حضورها الذي يراه السيد محمود الزهار..

وأول عمليات اعتقال واسعة ضد حماس وليس الجهاد الاسلامي، كانت عام 1996 نظرا لما كان لعمليات حماس الانتحارية – العسكرية من خدمة سياسية مباشرة لصالح حزب الليكود ومرشحه نتنياهو في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وهو ما كان فعلا، لذا كانت اوسع عملية اعتقالات شلت قدرة حماس شللا تاما.. وفي نفس العام في شهر سبتمبر (أيلول) خاضت قوات الأمن الفلسطيني أول معركة عسكرية مواجهة ضد قوات الاحتلال فيما عرف بـ"هبة الأقصى" وقتل حوالي 15 جنديا من الجيش الاسرائيلي فتدخلت واشنطن سريعا وأرسلت وفدا بقيادة روس لتهدئة الجو العام ولتبدأ برحلة تدخل جديدة في التفاوض..

وخلال تلك الفترة لم نشهد أي عمل عسكري يمكن أن يذكر لحماس، وبدأت في التوجه نحو العمل السياسي والتهدئة مع السلطة الفلسطينية في أكثر من محاولة قادها المرحوم اسماعيل ابو شنب، وقبله اسماعيل هنية، وبعد قمة كمب ديفيد ووصول المشهد السياسي الى نهايته الفعلية، دخلت المواجهة مع المحتلين مرحلة جديدة بعد أن كشفت دولة الاحتلال عن مخططها العسكري لتدمير السلطة الوطنية بكل اركانها واغتيال الزعيم ياسر عرفات، فاستعد للمواجهة المرتقبة وأفرج عن كل معتقلي حماس بمن فيهم محمد الضيف قائد كتائب القسام، وبدأت رحلة العدوان ضد الاسرائيلي بتحالف براك – شارون ومباركة اميركية للخلاص من "مرحلة عرفات"..

وأخذت قوات السلطة وحركة فتح بمواجهة العدوان بكل ما يمكنها مواجهته بما فيها الأعمال العسكرية الانتحارية – الاستشهادية، الى أن بدأت حماس مشاركتها ذلك بعد عام 2002، اي بعد عامين من بدء المواجهة..واستمرت الى أن نجح العدوان في تصفية الزعيم الخالد، بعد عملية انتحارية لحماس في مطعم بتل ابيب.. لتبدأ رحلة جديدة..

حركة حماس التي يتباهى محمود الزهار بعملياتها العسكرية قامت بها في زمن عرفات وزمن السلطة الوطنية، وكل ما تفتخر به يعود الى ذلك "العهد السياسي"، فيما انشلت ايادي حماس وقواتها عن أي عمل انتحاري او جهادي او استشهادي سمه ما شئت ضد اسرائيل، وخاصة منذ ان اصبحت في السلطة بعد فوزها بالانتخابات في ظرف يعلمه القاصي والداني كيف ولما وما هدفه السياسي، الا أن حماس ومنذ عام 2006 حتى تاريخه انهت رحلتها مع العمل

العسكري، وحاولت التعويض عنه بكثرة الكلام عن "المقاومة العامة" في الظرف والزمان الخاصين بها..وبعد خطف غزة قررت حماس وبشكل مباشر ان تقف سدا منيعا ضد اي عمل عسكري من قطاع غزة ضد اسرائيل، بل أن الزهار هو ذاته من اعتبر اي عمل عسكري ليس سوى عمل تخريبي وعميل..

اما قضية مواجهة العدوان على غزة فذلك لم يكن خيارا حمساويا مطلقا بل فرض عليها، ولا نريد أن نبحث الآن في حقيقة ودافع تلك الغزوات الاسرائيلية، لكن سنقف أمام آخرها وما نتج عنها من اتفاق يشكل علامة انحطاط وطني في تاريخ حماس..فالاتفاق الذي وقعه خالد مشعل مع حكومة نتنياهو حمل من العار ما لم يكن لوطني أن يتغافل عنه..فالاتفاق الذي جاء "هدية حمساوية" لتعزيز مكانة الجماعة الاخوانية في الحكم لارضاء امريكا واسرائيل عليها، نص على اعتبار العمل المقاوم الفلسطيني "عملا عدائيا لاسرائيل" ثم أنه ابقى على "المنطقة الأمنية العازلة" على الحدود لحماية أمن اسرائيل بقوات حماس لا غيرها..

كيف للزهار بعد أن قبل هو وحركته على هذا العار ان يتطاول ويكذب على الخالد ابو عمار..وليعلن الزهار كشفا بعمليات حماس في زمن السلطة وحتى عام 2006 وعمليات حماس منذ 2006 وحتى 2014..هل يمتلك الزهار كشفا بها ام نساعده على تنشيط الذاكرة المثقوبة الى ان تجد علاجا لها..كفى كذب وخداع فمن يوقع اتفاقا كاتفاق مرسي مشعل نتنياهو عليه أن يصمت ابدا..الى حين ازالة هذا العار التاريخي..والى حينه ليت الزهار يقود قواته الخاصة لتحرير المنطقة العازلة الأمنية على طول الحدود مع اسرائيل، لمساعدة المزارعين على استرداد ارضهم وتعزيز البنية العسكرية للمقاومة الفلسطينية لتقوم بعملها ضد المعتدي الغاصب يا زهار بيك..كفاك تطاولا حتى تتحرر من عار لا زال قائما باتفاقية فصيلك مع دولة الكيان!

ملاحظة: غصة الرئيس عباس بمنع حماس عرسا جماعيا في قطاع غزة تكشف أن الكلام عن "حسن النوايا" ليس حسنا!

تنويه خاص: مستر بيبي زعلان من الاعلام الفلسطيني لأنه يصفه وكيانه بالنازية..طيب شو عندك عكس هيك..هل الجرائم والمجازر والاحتلال والاستيطان مش جرائم حرب..النازية هي هيك بالضبط بيبي!

"بالستينو" وفعل فلسطيني مبدع!

كتب حسن عصفور/ رغم أن الحدث يمكن منحه مكانة تفوق المهم، الا أنه مر مرورا عابرا دون أن يحدث ما يستحق من وقفة سياسية قبل أن تكون رياضية، خبر يقول أن الجالية اليهودية "قليلة العدد في دولة تشيلي تقدمت باحتجاج على نادي "بالستينو الرياضي" كونه لجأ الى استبدال رقم واحد باللغة الانجليزية المعروف ووضع خريطة "فلسطين" بديلا، وللصدفة هناك تماثل أو تقارب من شكل الرقم واحد باللغتين العربية والانجليزية، وسريعا تجاوب الاتحاد التشيلي لكرة القدم مع احتجاج "اليهود" وأوقعت غرامة مالية على الفريق وطالبته برفع الخريطة والعودة لاستخدام الرقم المعروف، مع تهديدات بعقوبات أشد في حال تكرار ذلك..

النادي الرياضي الفلسطيني، هو احد أهم أندية تشيلي الرياضية وحاز بطولات متعددة وله مكانة مرموقة في ذلك البلد اللاتيني، واسمه مختار من وطن من قام بتأسيسه مع بدايات الهجرة اليها، مهاجرين فلسطينيين قرروا عام 1920 انشاء ناد رياضي – اجتماعي لهم باسم وطنهم الأم – الأصلي، ويكون رابطة تحمي ذلك الانتماء في بلاد الغربة وشاهدا على أصل الحكاية، تأسس النادي قبل إغتصاب فلسطين عام 1948، ونجح أن يصبح أحد ابطال الرياضة ورمزا من رموز الانتماء للوطن في آن، وكأن الاسم كان رافعة للإبداع الرياضي..

قبل سنوات ومع تشكيل منتخب فلسطين الوطني لكرة القدم، كان للاعبي "بالستينو" المكانة الأبرز وحققوا من الانتصارات ما جعل المنتخب الوطني رمزا للجماعة الوطنية، فترة ارتفع بها اسم فلسطين رياضيا في ساحات عدة،

ولكن النهضة – الطفرة لم تستمر لا نود البحث في اسبابها فهي ليست مجال الحديث..

مع اعتماد رئاسة النادي الفلسطيني للرقم – الخريطة على قمصان لاعبيه والتي تحمل لون العلم الفلسطيني منذ التأسيس، حتى ثارت ثائرة اليهود، واعتبروا ذلك استفزازا لهم، وشكلا من أشكال "العنصرية"، هكذا اعتبر اليهود في تشيلي وضع لاعبي "بالستينو" خريطة فلسطين، ولأن الكذب والدجل السياسي هو "مهنة وحرفة" للحركة الأكثر عنصرية في التاريخ الانساني – الحركة الصهيونية -، فحملتهم السريعة جاءت لقطع الطريق أن تتحول مبادرة النادي الفلسطيني في تشيلي الى حالة رمزية" ويتم استخدام خريطة "فلسطين التاريخية" بدلا من الرقم واحد في اللغتين العربية والانجليزية، وهي قبل غيرها تدرك ما يمكن أن تقوده تلك الحالة الرمزية من تعميم الوعي التاريخي بالقضية الفلسطينية من خلال فعل لا صلة له بأ مظهر "لا سامي" أو "ارهابي"..ولذا سارعت بحربها المبكرة لقطع الطريق على مبادرة كان لها أن تصبح حملة عالمية..

أن يمنع الاتحاد التشيلي ذلك فتلك مسألة تخصه وقوانينه، لكن المبادرة المذهلة للنادي الفلسطيني فتحت طريقا جديدا لمواجهة قوى الشر الاحتلالي فكرا وممارسة، واعادت احياء لمظاهر الابداع في مقاومة شعبية لا يمكن لها أن تقف عند شكل واحد..مبادرة الفريق الفلسطيني تستحق كل التقدير أولا، وتفرض على كل مؤسسات فلسطين رسمية وشعبية وفرق رياضية ومناهج تربوية في التفكير في استخدام المبادرة في لغة التعامل للرقم، لتصبح خريطة "فلسطين التاريخية" بديلا للرقم واحد..

المفارقة أن الجالية الفلسطينية في تشيلي والتي تقترب من النصف مليون فلسطيني كثيرهم لا يتحدثون العربية، لكنهم أعلنوا أول حركة "تمرد" على محاولات أمريكا لتصفية قضية حق العودة وقضية اللاجئين، وكان ردها عمليا على محاولات فرض مشروع "يهودية اسرائيل"..."خريطة بدلا لرقم"، رد لا يكلف أي جهد سوى الايمان بوطن وقضية وكرامة لا تهتز أمام أول تهديد، وارتعاش من "غضب الأسياد"..

مهاجرو فلسطين رفعوا راية "تمردهم" الخاص على السلوك السياسي الأميركي ودولة الكيان، لم يطالبوا أو يصرخوا ولم يستجدوا أي طرف لفعل كذا قبل أن تصبح الأحوال كذا..تصرفوا دون أن ينتظروا لا تعليمات وبلا حسابات صغيرة أو ضيقة..اعلنوا للعالم اجمع أن فلسطين التاريخية لن تصبح يوما دولة يهودية..رد لم يكلفهم سوى غرامة مالية لا تستحق الذكر أمام قدرة التحدي التي خلقتها مبادرة "بالستينو" الرياضي..

ولكن هل فعلت مؤسسات فلسطين الرسمية والشعبية شيئا لأهل المبادرة، هل تم تذكير الجامعة العربية أو اعلامها بما حدث، وهل اتحاد الرياضة الفلسطيني ولجانه التي لا حصر لها ورئيسه المتحرك شيئا للتعبير عن تقديرهم للمبادرة "البالستينية" في تشيلي، ام أن بعضهم أصيب بكدر وغم ونكد وربما لعن وشتم من قام بتذكيرهم مما يحاولون نسيانه..

قطعا اصحاب النادي لم ينتظروا وبالتأكيد لن ينتظروا "ثناءا أو شكرا" على ما يرونه واجبا وحقا..لكن أهل فلسطين ينتظروا أن يتحرك بعض ما لهم حق التحرك باسم فلسطين لنصرة اهل المبادرة..!

ملاحظة: حماس تتحدث على لسان مسؤولها في غزة ان الانقسام بات خلفنا..الواقع بيقول غير هيك خالص..طيب ليش ما تستقبلوا الأحمد كمبعوث رئاسي لانهاء تشكيل الحكومة كما أعلنتم!

تنويه خاص: احيانا يقرأ الانسان ارقاما تشكل وقودا لفعل بدل الثورة مليون..تقول الارقام أن واحد بالمية من سكان العالم يملكون نصف ثرواتها فقط ..أرزاق بس أكيد مش حلال!

تحدي "ابو شاكر" هل يصمد!

كتب حسن عصفور/ أعلنت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في بيان صحفي، تم نشره في وسائل الاعلام، بأن رئيسها رفيق النتشة تلقى تهديدا بالاعتقال في حال لم يتم اطلاق مواطن فلسطيني مقدسي يحمل الهوية الاسرائيلية – الزرقاء -، والمتهم ضمن شبكة "تزوير كبيرة" لأرقام وأختام سيارات، خبر كان له أن يكون عاديا جدا وسط ممارسات سلطة الاحتلال ضد الشعب والأرض، فالتهديد بالاعتقال يبقى "كلاما" ما لم يصبح واقعا، فيما تقوم قوات المحتلين باعتقالات متلاحقة لعشرات من شباب فلسطين، وتصادر الأرض وتهود القدس وتحاصر مدن وبلدات وتمنع آلاف من الحركة، فيما تبقي قطاع غزة تحت نار التهديد العسكري اليومي مع حصار يكاد أن يتفجر غضبا لو أن الطاقة الكفاحية لا تذهب تحت "سطوة الانقساميين"..

عشرات من الأحداث اليومية أكثر أهمية من "تهديد كلامي" باعتقال شخصية سياسية "رفيعة المنصب"، لكن وبعد أن اصدرت الهيئة بيانها سيصبح ذلك طوقا عليها ستحاسب عليه أمام الشعب الفلسطيني، فاعلان ان دولة الكيان "الشاروني – مرادف للفاشي – هددت النتشة بالاعتقال ما لم يطلق سراح ذاك المزور المقدسي سيضع الهيئة والسلطة أيضا أمام حالة اختبار لمصادقة القول والعمل، وكان يمكن أن يتم تسوية المسألة "سرا" بين أجهزة الأمن الفلسطيني و"الأمن الاسرائيلي" ضمن قنوات التنسيق المتعددة بينهما، ولكن بعد البيان لم يعد بالامكان "تسوية" الأمر بالطريقة القديمة..

مصداقية رفيق النتشة بحكم المنصب أصبحت تحت الاختبار الحقيقي وقد تتعلق بها مختلف الأحكام التي اصدرها، فالتمسك باعتقال المزور المقدسي وتقديمه للقضاء الفلسطيني واعلان الحكم وايداعه في سجن فلسطيني بات القرار المنتظر شعبيا، وأي قرار غير ذلك سيدخل في "دائرة الشك" وسيثير كثيرا من الكلام عن جدية عمل الهيئة، حتى لو خرج من بين "المفسرين" من يلجأ للاتفاق، موقف سيضع الهيئة حينها موضع التساؤل الوطني، خاصة وأن الاتفاقيات مع دولة الاحتلال لم يبق منها سوى "قناة التنسيق الأمني"، قناة مستمرة بالعمل رغم أن شروطها لم تعد قائمة منذ سنوات طويلة..

لا خيار أمام النتشة والهيئة سوى الاستمرار في المحاكمة، ولو حدث غير ذلك فالشعب ينتظر بيانا، يبدأ بتقديم رئيس الهئية استقالته للشعب الفلسطيني والأطر الرسمية كافة فورا، ومن ثم يأتي التوضيح، وغير ذلك لن يقبل منه، فإما المحاكمة العلنية والجسن لمزور في سجن "بلدي" أو الاستقالة، وأي قرار غير ذلك يعني عمليا انتهاء أجل عمل ودور ومكانة "هيئة مكافحة الفساد" وسيصبح عندها لزاما عليها أن تختار اسما غير الاسم ومهمة غير المهمة، وتعيد تحديد نطاق مسؤوليتها في سياق "الأهواء" و"الحسابات الخاصة"..

والتحذير هنا من أجل عدم انزلاق الهيئة التي يترأسها شخصية سياسية لها مكانة تاريخية في حركة فتح وتحمل مسؤوليات مختلفة منذ زمن قبل قيام السلطة الوطنية وبعدها، وهو ملزم بحكم ذلك ان لا يخضع أو يتنازل والا خسر كل ما له من "سجل خاص"، وهذا ليس موقفا "تكبيليا" لرئيس الهيئة، بل حماية له من أي عمل توريطي يمكن أن تقوم به "فئة لا تحب أن تغضب الاحتلال"، وستبحث له عن تبرير وذريعة ستودي به للمساءلة الشعبية العامة، ولن تنفعه حينها تلك "الفئة" والتي ستتخلى عنه وكأنها غير ذي صلة..

الحسابات السياسية في قضية المزور المقدسي قد تفوق القيمة الجنائية للحدث، بعد أن أعلنت هيئة المكافحة عن التهديد الاسرائيلي لاعتقال رئيسها، والتراجع سيكون استجابة عملية لطلب المحتلين وسيترجم فورا على أن رئيس الهيئة لم يحتمل تهديدا، فآثر "السلامة الشخصية على السلامة الوطنية"..الخيار له أولا وعليه أن يختار أي جنب يميل..التحدي الوطني وصيانة "الكرامة الشخصية" لموقع وهيئة أم يكون غير ذلك وعندها قل على الهيئة السلام..ولن تجد من يحترم قرارا لها بعد ذلك..القرار بيد النتشة ولا أحد سواه..وأهل "بقايا الوطن" ينتظرون أين يكون قرار "رفيق"!

ملاحظة: عدم اهتمام القيادة الفلسطينية بالتهديد الاسرائيلي اليومي ضد قطاع غزة، والقيام بغارات متقطعة منذ أيام يثير التساؤل..اليس من حق أهل القطاع أن يسمعوا تنديدا استنكارا، قبل طلب عقد اجتماع عربي او دولي، ممن يمثلهم.. سلوك وكأنه يقول غزة لحماس والسلام!

تنويه خاص: اندهاش د.عشراوي من الموقف الاسترالي المؤيد للاستيطان يجب ان يترجم لموقف عملي..فليس بالدهشة يمكن أن نردع المتطاولين..أليس كذلك يا "دوك"!

"تنبؤات زهارية" بعضها خائب!

كتب حسن عصفور/ لا تخلو الحياة بين فينة وأخرى من قراءة ما يزيل بعضا من "كآبة" المشهد السياسي العام في فلسطين، "كآبة" قائمة بفعل فاعلين معلومين اسما وصورة وهوية، وحريصون كل الحرص أن تتسع دائرتها لتصل الى ان تصبح "كآبة عامة" لمجمل نواحي الحياة الى جانب السياسية، كونهم يعتقدون أن اشاعة الكآبة وانتشارها هي السلاح الأهم لقطع الطريق على الحراك المننتظر كل لحظة لازاحة كابوس طال أمده لشعب لن يصمت يوما لخلاصه من المحتل والمستبد والمخادع..

نجد دوما بضع كلمات أو تصرفات تمنح الانسان راحة بال خاصة، إما لطرافتها أو لغرابتها، وللإنصاف، من أكثر الشخصيات التي تكسر رتابة المشهد الكئيب في "بقايا الوطن" هو د. محمود الزهار القيادي البارز في حركة حماس، وصاحب الشخصية التي قد لا تتفق مع احد، سوى مع ذاتها، يقول احيانا كلاما دون ان يتأثر بما سيكون من ردة فعل عليها، سلبا أو ايجابا، وقلما تأثر بنقد تصريحاته المتعددة والمتشابة وبعضها قد يتناقض مع بعضه 180 درجة، فمثلا اعتبر عام 2010 أن اي عمل ضد اسرائيل من غزة هو "مؤامرة" يراد بها توريط حماس، وبعدها بفترة وجيزة يعتبر اي اطلاق صاروخ ضد اسرائيل هو حق للمقاومة، يهاجم المفاوضات ليل نهار، ولكنه صمت صمت القبور على مهاتفة رئيس حماس خالد مشعل الأخيرة لمحمود عباس التي اعرب فيها عن تفهمه للتفاوض وطالبه بـ"الصمود وعدم الخضوع للضغوط الأميركية والاسرائيلية"..

لا يخجل بالكشف عما طالبه بيريز خلال فترة الثمانينات من العمل "سويا" لاقامة بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن يقول انه، اي الزهار، رفض ذلك الطلب، مما يضعه في دائرة "الشبهة السياسية" بالموافقة على بحث البديل مع

دولة الاحتلال، لا يعتبر منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ويعرب عن نظرة دونية لفصائلها، دون تحديد واضح لتلك النظرة الخاصة..ذلك بعضا من "زهاريات" محمود الزهار..التي لن تتوقف يوما!

ومؤخرا قرأنا في مقابلة صحفية للقيادي الحمساوي الزهاركلاما يمكن وضعه في اطار من إزاحة بعض الكآبة لما به من فرادة أو نبوءة، فالزهار كأنه تماثل دور "علماء الفلك" الذين سطوا سطواً على كل وسائل الاعلام بنشر ما يتوقعون للعام الجديد، توقعوا للجميع الا لفلسطين وكأنهم تركوا تلك المهمة لأهلها، فجاء الزهار ليطلق "نبوءاته السياسية"، ومن ابرزها ان حركة فتح ستقوم بتزوير الانتخابات في الضفة الغربية لاخراج حماس من المشهد السياسي، يقصد من التسلط السياسي عبر حكم وحكومة، ويكمل الزهار تلك النبوءات بأن أمريكا تعمل لاعلان قطاع غزة "اقليما متمردا" محاصرا من قبل اسرائيل ومصر، ولم يكمل لنا ماذا بعد تلك النبوءة الخاصة بغزة..

ولم ينس أن يزف بشرى خاصة لأهل القطاع بأن الوقود القطري سيدخل الى قطاع غزة عبر ميناء اسدود الاسرائيلي، لكنه أخفى عامدا متعمدا من هو الطرف الذي سيقوم بالتنسيق مع دولة الاحتلال، وهل يمكن لاسرائيل ان تدخل وقودا الى قطاع غزة دون تنسيق معها من جهة ما..

الحديث الزهاري عن تزوير الانتخابات يدخل في دائرة التكهن ولا يوجد له اي مؤشر من أي انتخابات حدثت في الضفة الغربية، لا طلابية ولا بلدية ولا قبلها النيابية، فالتزوير في فلسطين لم يكن منذ تأسيس السلطة الوطنية جزءا من العملية الانتخابية، لكن الحديث عن تزوير الانتخابات قد يكون وضع ذرائع مسبقة لخسارة حماس لأي انتخابات مقبلة تحت يافطة التزوير وليس الاسقاط الشعبي، كما أنه تجاهل في النبوءة الزهارية كيف ستكون الانتخابات في قطاع غزة، وهل سيسمح لغير حماس وقواتها الأمنية ومعلميها الخاصيين جدا أن يراقبوا تلك الانتخابات، أم سيعتبر اي طلب برقابة عليها تدخلا اجنبيا في شأن "وطني"..

الطرفة لا تقف عند الزهارعند حدود ما سبق، فهو يقول أن السلطة وفتح يريدون انتخابات في الضفة وقطاع غزة دون الخارج، وكأنه يعتقد ان الخارج لم يكتشف

حماس أكثر من الداخل، متجاهلا ان مخيمات سوريا وأهلها يحملون لها بغضا يفوق ما يحمله أهل فلسطين، ومع ذلك لم نقرا يوما أن هناك رفض لانتخابات المجلس الوطني من اي طرف، لكن الرفض جاء لاستبدال انتخاباته دون انتخابات الداخل الفلسطيني..

أما مسألة الاقليم المتمرد فهي لا تحتاج قرارا أميركيا لو اراد الرئيس محمود عباس ان يعلنه يستطيع ذلك وبشكل قانوني، فبعد التصويت لقبول دولة فلسطين في الامم المتحدة كدولة عضو مراقب – حماس وامريكا لم تكن ضمن من أيد ذلك والزهار شخصيا اعتبره حبرا على ورق - ، يكفي للرئيس عباس ان يعلن "دولة فلسطين" دولة تحت الاحتلال ويطلب انهاء كل مظاهر السلطة القائمة لتصبح من مؤسسات الدولة واي مؤسسة او جهة لا تلتزم بمرسوم الرئيس تعتبر جهة متمردة وفقا للقانون الدولي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فامريكا التي يتهمها الزهار بأنها لا تريد المصالحة، وهذا بعض الحقيقة ولكنه لا يقول لماذا امريكا حريصة على بقاء الانقسام كما هو، أليس لانه يخدم رؤيتها ومشروع حليفها الكيان الاسرائيلي، فكيف يمكن ان تكون واشنطن حريصة على بقاء الانقسام ثم تريد اعلان قطاع غزة اقليما متمردا، الا يرى المتنبئ الجديد بأن "الفلك" قد خانه في هذه القراءة..

وكيف يمكن لتل ابيب وواشنطن اعتبار غزة اقليما متمردا وهي من يريد ان يمنح قطر امتيازا خاصا بادخال الوقود عبر موانئها دون تنسيق مع السلطة الوطنية..الحقيقة ان أمريكا تريد قطاع غزة "اقليما متمردا"على الشرعية الفلسطينية بقيادة حمساوية، وليس "اقليما متمردا عليها ومصلحتها"!

يا د. زهار المصيبة ان لا ترى حقيقة المشهد المتحرك بعد اسقاط حكم جماعتك الأم الارهابية، وان أهل فلسطين وفي المقدمة أهل القطاع هم من سيزيحون حماس، وكل مستبد على أهلها وكاسر لحلمها الوطني من الحكم والحكومة في اي عملية انتخابية حتى لو لم تكن كاملة الشفافية في غزة..وانت تعلم القول الشائع "كذب المنجمون ولو صدقوا او لو تازاهروا"!

ملاحظة: رفض حركة "النهضة" الاخوانية التونسية اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية في الدستور التونسي، هو وفاء لعهد رئيسها للأمريكان واليهود

خلال محاضرته في معهد واشنطن قبل اكثر من عامين..طيب كيف بيقولوا ان الاخوان مالهمش امان وعهود!

تنويه خاص: لما تصر الفصائل اليسارية في "بقابا الوطن" الاحتجاج المنفرد..هل الهدف التظاهر بذاته أم التظاهر بهدف ولهدف وطني عام..وبعيدن بتزعل هالفصائل لما يحكوا عنها ليست جادة في أن تكون قطبا مؤثرا في مشهد السياسة الفلسطيني!

تنوية خاص للرئيس عباس..احذر خدعة الترويج لـ"ايجابية نتنياهو" !

كتب حسن عصفور/ رغم الاهانة السياسية التي وجهها وزير حرب دولة الكيان الاحتلالي موشيه يعالون لوزير خارجية أمريكا، وتكرراه الموقف مرة اخرى بعد "الاعتذار الخجول جدا"، فإن الأوساط الأميركية تغاضت عما لحق واشنطن من "تصغير" وبدأت تتجه نحو القيام بحملة اعلانية خاصة لتبيض صفحة وموقف رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو، حيث اعتبرت أوساط أميركية أن نتنياهو مستعد لاتخاذ "خطوات تاريخية" للسير قدما في المفاوضات والتوصل لاتفاق مع الطرف الفلسطيني، فيما بادر سفير واشنطن في تل أبيب شابيرو- " يهودي الديانة"-، ان جون كيري سمع من نتنياهو ما لم يسمعه سابقا..

ولأن اللعبة الأميركية عادة تسير نحو "حماية دولتها المفضلة شرق اوسطيا"، فهي لم تشر الى موقف واحد محدد يمكن أن يقال عنه بأنه قد يكون "مفتاحا للاتفاق التاريخي" بين الطرفين، تاركة ذلك لفهم القارئ او المستمع، وتواصل لعبتها فيما يعرف منذ زمن بـ"الاستغماية السياسية الأميركية"، لكن ولحسن حظ "اهل فلسطين" أن اعلام دولة الكيان يقوم بنقل تسريبات عما يعتقده نتنياهو من أجل التوصل لذلك الاتفاق "التاريخي" الذي تشير له أوساط امريكا وسفيرها في تل أبيب..

فكل ما ينقل عن نتنياهو، بأنه لن يقدم على أي اتفاق يمكن تنفيذه كسلة واحدة، وأقصى ما يمكن أن يقبله ما بات يعرف بـ"التنفيذ التدريجي" لأي اتفاق مقبل، أي اعادة ترسيح "الحل الانتقالي" مجددا، بعد التجربة الفلسطينية مع استخدام

"الانتقالي" لـ"ديمومة الاحتلال" وتهويد ما يمكن تهويده ارضا ومقدسات، وقطع الطريق على نهوض المشروع الوطني الاستقلالي الفلسطيني، ومن حيث المضمون الذي تنشره وسائل اعلام عبرية وتصريحات مسؤولين فلسطينيين فاطار الاتفاق الأميركي للحل النهائي، لا يقدم صيغ واضحة لأي من قضايا الحل محل التفاوض، وعمليا يمكن ترجم ذلك "الغموض الأميركي" بحماية المصالح الاستراتيجية لدولة الكيان، خاصة بعد أن حددت الأمم المتحدة جوهر الحل السياسي "العادل والمقبول" في اطار اعترافها بعضوية دولة فلسطين كمراقب بين صفوفها، فالقرار استند الى نص سياسي واضح، لا لبس ولا غموض، بالنسبة لحدود الدولة وأرضها وعاصمتها القدس الشرقية، ولم يلغ قرار الاعتراف بالدولة نص قرار الأم المتحدة 194 الخاص بحل قضية اللاجئين..

الترويج الأميركي لايجابية نتنياهو هو البداية للعبة أمريكا الجديدة لممارسة "الضغط السياسي" على القيادة الفلسطينية، خاصة بعد أن تنامت قوة الرفض الرسمي والشعبي ضد ما عرضه جون كيري على الرئيس محمود عباس من نصوص "غامضة" لاطار الحل النهائي، وأخذت معارضة تلك "الصيغة الأميركية" تنتقل الى مرحلة متقدمة بتشكيل قوة ضغط لرفض أي تعامل مع خطة واشنطن لتصفية القضية الوطنية، وبات الحديث رسميا عن ضرورة العودة الى الأمم المتحدة والتخلي عن التعاطي مع الحملات المكوكية الأميركية، فيما أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بيانا هاما أكدت فيه بدء الاستعداد للخطة البديلة لفشل المفاوضات، والعودة الى تفعيل ما تم تجميده بقرار من الرئيس عباس وحركة فتح، بخصوص التوجه للمنظمات الدولية كافة..

وكان لافتا خطاب الرئيس عباس في لجنة القدس باعتباره أن ما تقوم به اسرائيل في القدس شكلا من اشكال التطهير العرقي، وطالب باعتبارالموقف من القدس معيارا للعلاقات مع العالم، ويمكن اعتبار ذلك الموقف تطورا هاما لو تم التمسك به وتطويره ضمن "الخطة الفلسطينية البديلة" للمفاوضات الفاشلة..

وكي لا يحدث مفاجأة سياسية عند بعض من "الفئة الضآلة" التي لا هم لها سوى العمل على "تآكل صلابة الموقف الوطني الفلسطيني"، فالترويج الأميركي لايجابية نتنياهو "التاريخية"، ليس سوى الوجه الآخر للضغط المقبل والحملة التي ستقوم بها واشنطن، اعلاما وسياسة ضد الموقف الفلسطيني الرافض

للرضوج للمشروع التصفوي، وهو ما يتطلب وسريعا، ان تبدأ القيادة الفلسطينية حملة عالمية من أجل قطع الطريق على "المناورة الأميركية القادمة" لتحميل فشل المفاوضات الى الطرف الفلسطيني، ولا نظن أن المسألة تحتاج لجهد كبير، ولا تحتاج سوى "توحيد الموقف السياسي" للدوائر الفلسطينية كافة بشكل شامل من قضايا المفاوضات، والاطار الأميركي والموقف الإسرائيلي..والبدأ بالتحضير لطلب جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة "علمية السلام" ومآلها.. والبدء الفوري لتلك الخطوة بالتنسيق مع الجامعة العربية كي لا يحدث من المفاجآت ما يكبل خطوات القيادة الفلسطينية.. وهذه خطوة لا يمكن اعتبارها معادية للسلام.. بل من اجل تعميم السلام..المهم أن تبدأ القيادة بطلب عقد الجلسة الخاصة منذ اليوم قبل الغد..

الترويج الاميركي لمواقف نتنياهو "المرتقبة والاستعداد للمضي نحو "مساومة تاريخية" هي جرس انذار لما تعده لحصار الموقف الفلسطيني الذي لا يستطيع القبول بما يعرض عليه أمريكيا، لذا فالمبادرة بالتحرك سيكون تطويقا وحصارا للمناورة الأميركية..نبدأ بالفعل قبل أن نتحول لردة فعل ، والتجارب تعلم أن الفعل اقوى كثيرا من ردته..الوقت والظرف السياسي العام لمصلحة الموقف الفلسطيني، ولا نحتاج للتذكير بقيمة الموقف الاوروبي من الاستيطان وأثره اليومي على ارباك دولة الكيان..سرعة الحركة ستربك أي مخطط معادي..تحركوا قبل فوات الآوان!

ملاحظة: ليت الرئيس محمود عباس يدرك أن انجراره لبعض "الصغائر" تسحب من طاقته المطلوبة لمواجهة "الكبائر"..."فئة السوء لن تنقذ المشروع الوطني" ابدا..بل هي جزء من التآمر مهما كانت مسمياتها!

تنويه خاص: تصريحات جون كيري عن أن "الديمقراطية ليس صناديق اقتراع" بعد النجاح الساحق للثورة المصرية في الاستفتاء يكشف مدى زيف امريكا..مع جماعة الاخوان كانت "الصناديق هي الشرعية" ومع سقوطهم لم تعد..كم هي صفعة مصر قوية لأمريكا ومشروعها وأدواتها كانت عظيمه!

"رسائل فتحاوية ملتبسة" قبل الوصول الى غزة!

كتب حسن عصفور/ انطلقت عجلة "التفاؤل" السياسي بتجاوب حركة "فتح" مع اشارات حمساوية من أجل التوافق على المرحلة المقبلة، والحركة التصالحية الفتحاوية جاءت عمليا قبل "خطوة هنية"، بعدما اتصل خالد مشعل بالرئيس محمود عباس مثمنا موقفه في "تخفيف الحصار عن غزة" ومتمنيا عليه "الصمود في المعركة التفاوضية"، ولقاء فتحاوي في العاصمة القطرية مع رئيس حماس خالد مشعل، مؤشرات اشاعت اجواء مختلفة عما كان سائدا لأشهر من جو سياسي اصاب أهل فلسطين بالكآبة..

منذ سقوط حكم المرشد وجماعته الاخوانية في مصر، من جهة وانطلاق مفاوضات فتح مع دولة الكيان الاسرائيلي من جهة أخرى، والتساؤل كيف ستمضي عجلة التوافق الفتحاوية الحمساوية، فبعض اعتقد أن اسقاط حكم الجماعة الاخوانية هو مقدمة عملية لاسقاط حكم حماس الاخوانية، فيما رأت اوساط حمساوية أن مفاوضات فتح مع اسرائيل دون اتفاق وطني ستقود الى انهاك فتح واضعاف دورها، وكأن "الضعف" هذا كان دافعا عكسيا لهما للبحث في سد تلك "الثغرات" التي يمكنها أن تأتي من "شباك فعل" غير مقبول وطني..

ولأن التوافق الوطني لانهاء الانقسام هو المسألة الهامة جدا لقطع الطريق على اي اقتناص للقضية الفلسطينية في "زمن النكسة الانقسامية" تأت حالة التفاعل مع اي مبادرة تحمل سمة التوافق على طريق انهاء الانقسام، وبدأت اوساط فتحاوية تتطلع لذهاب مسؤول ملف المصالحة في الحركة عزام الأحمد الى قطاع غزة للقاء قيادات حماس لمتابعة انجاز ما يتحدث به مع قيادات حماس بالخارج، ذهاب الأحمد الى غزة أو عدم الذهاب لا يشكل اي مؤشر ايجابي ولا يبدو انجازا بذاته، فهو يملك الحق الوطني والشخصي بالذهاب الى هناك يلتقي من يشاء، ولكن وتماشيا مع "التفاؤل السائد" سنراها كما تحب حركة فتح أن تراها، ولكن هناك بعض ما يستحق التوضيح قبل الاغراق في التفاؤل السياسي كي لا نصاب بنكسة جديدة..

حركة فتح، وعلى لسان الرئيس محمود عباس وقيادات عدة أعلنت أن المصالحة تبدأ باقرار حماس بما هو متفق عليه سابقا، وتشكيل حكومة توافقية لمدة 3

اشهر، ومع اعلان مرسوم التشكيل الحكومي يصدر مرسوم رئاسي يحدد فيه زمن الانتخابات بكل أشكالها، ورفضت فتح والرئيس عباس اي تعديل على ذلك الجدول الخاص للتوافق، لكن ظهر جديد في ما سبق لفتح قوله، وهو ما كشفته مصادر فلسطينية بأن القيادي الفتحاوي جبريل الرجوب حمل مقترحات يمكن اعتبارها جديدة أو مختلفة عما تقوله فتح، والى حين نفي حركة فتح لتلك الأخبار والأفكار سنتعامل معها كحقيقة سياسية، فالرجوب التقى مشعل قبل ايام بالدوحة، وحمل معه مقترح باسم الرئيس عباس ينص على تشكيل حكومة لمدة ستة اشهر، والاتفاق على برنامج سياسي وموعد الانتخابات العامة، دون الاشتراط على موعد واضح لتلك الانتخابات..

بداية سؤال فني، هل ما حمله جبريل الرجوب الى خالد مشعل هو ما يمثل موقف فتح النهائي، ولماذا يقوم الرجوب بحمله الى الدوحة بدلا من ان عزام الأحمد الشخص المكلف من قبل قيادة الحركة ويناقش الأفكار مع حركة حماس في قطاع غزة، وهل هي ذات الأفكار التي قال الأحمد أنها عرضها على القيادي ابو مرزوق قبل ايام وينتظر جوابا من قيادة حماس عليها، وكيف ستتعامل حماس مع ذلك المشهد واي أفكار سترد عليها..اسئلة عدة تحضر وتستوجب التوضيح الفتحاوي..

وقبل التوضيحات المطلوبة، هل تناقشت حركة فتح مع شركاء العمل من قوى وطنية في تلك الأفكار المستجدة على المصالحة، وحدث توافق معها أو قبول لها، أم انها اتجهت لحماس من وراء ظهر تلك الفصائل باعتبار ان "القطبية السياسية" بينها وحماس هي صانعة "التوافق السياسي الجديد"..

وبعد والى حين ان نقرأ التوضيحات ، لا بد من التأكيد أن الفوضى السياسية لا تحمل مؤشرا على جدية الفعل، وما يحدث الآن من تعدد الأفكار وتنوعها وخروجها عن المتفق عليه دون "اتفاق او مشاركة" مع الاخرين، وتنوع قنوات الاتصال يضفي شكوكا على اي مصداقية في حقيقة التوجه الى المصالحة..

لكن ومن وسط "تعددية الأفكار والوسائط" نلمس أن هناك اتفاق خاص على تأجيل الانتخابات العامة، الى زمن مجهول ولو كان ذلك حقيقة فما يحدث ليس سوى انتكاسة كبرى لن تحقق شيئا سوى اعادة "إنتاج الانقسام" وسبل "ادارته"،

فتشكيل الحكومة اي حكومة لا تنهي الانقسام ابدا، خاصة مع المهام المكلفة بها، ولن تحدث تغييرا نوعيا وجوهريا في البناء السياسي للنظام الفلسطيني..

وهنا نتساءل هل الهروب من الاستحقاق الانتخابي مرتبط بالمسار التفاوضي وانتظار ما سيتم بين المتفاوضين، وهل تأجيل الانتخابات العامة هو شكل هروبي من تحديد طبيعة الانتخابات البرلمانية، أهي لدولة فلسطين رئيسا وبرلمانا ام لسلطة تستمر طوال "فترة انتقالية جديدة"..الأسئلة تبرز على سطح المشهد ولن تقف عند ما سبق عرضه فهي قضية تحتاج الى نقاش وطني عام وتفتح باب الريبة السياسية لما يتم بين فتح وحماس على تأجيل الاستحقاق الوطني الرئيسي والاكتفاء بمظهره الرامي لادامة الانقسام..

لن نكتفي بالمرور سريعا على تلك التوجهات ولكن ننتظر توضيحات حولها، فقد يكون لدى قيادة فتح وقيادة حماس ما تقوله حول تلك المسألة علها تعيد قراءة المشهد السياسي بطريقة اخرى..لكن الاسئلة قائمة الى حين!

ملاحظة: "علقة اهل قصرة النابلسية" لمجموعة ارهابية استيطانية درس صغير..واعتراف وزير الحرب الاسرائيلي بأنهم "ارهابيين" ايضا يجب أن يكون دليلا لاستخدامه السياسي لاحقا..

تنويه خاص: فوز القيادي الجبهوي رامز جرايسي برئاسة بلدية الناصرة، عروس الجليل، لطمة كبرى لمن سارع وأعلن نهاية "الجبهة الديمقراطية" والحزب الشيوعي.. أحقاد سياسية لتحالف مشبوه لم تدم "فرحته" مع منشق جبهوي عن جبهته وحزبه!

"شعب المحروسة" يركل الجماعة في ذكرى مولد "جمال"!

كتب حسن عصفور/ ليس هناك أكثر قيمة من أن تتصادف مناسبات ترسم لوحة سياسية لمشهد يمكن أن يكون تاريخيا، فاليوم الخامس عشر من يناير يصادف ذكرى ميلاد الزعيم الخالد، رمز التحرر الوطني عالميا جمال عبدالناصر، 95 سنة هي عمر من بات حاضرا أكثر مما اعتقد حلف الأعداء الذين هللوا يوم رحيله الجسدي، وكبروا بصلاوتهم "الخادعة" فرحة بغيابه، توحدت قوى معادية

وحاقدة وظلامية لا دين لها سوى مصلحتها لتعلن أن بهجتها بوفاة جمال عبد الناصر لا حدود لها، حلف اعتقد "آثما" ان مرحلة عبد الناصر تجربة وتأثيرا لن يقوم لها قائمة، وسيكون الباب مفتوحا للفئة الكارهة لتزيل ما يمكنها من تاريخ وتزور ما يمكنها من تزوير..

بعد 43 عاما على رحيله تشهد مصر حالة ثورية اسقطت كل الأوهام والحسابات لتلك الفئة المتآمرة، حلفا وأطرافا، أرض المحروسة التي انتفضت ثائرة على حكم الاستبداد والفساد في 25 يناير لم تكن لتثور ليأت من هلل لهزيمة مصر عام 1967 وكان بوقا للحلف الأميركي – الاسرائيلي لترويج الهزيمة وكأنها نهاية لعهد وبداية عهد.. ولم يخرج شعب مصر ضد القهر في يناير 2011 ليأت من يسرق ثروتهم ويخطفها تحت ثوب كاذب من "الورع الديني والسياسي"، كانت ثورته الأولى من أجل أهداف غاية في البساطة وحادة في الدقة، واستلهام من اهداف ثورة يوليو – الثورة الأم الكبرى -، اهداف اعلنتها الثورة: عيش، حرية، عدالة اجتماعية وكرامة انسانية، وفي لحظة من "الطيبة السياسية" لأهل المحروسة قفزت "غربان الظلام"، وبمخطط تم تنسيقه مسبقا مع دوائر معادية لثورة مصر الحقة، لتسرق نور الحرية والبحث عن الكرامة والعدالة الاجتماعية، واعتقدت تلك "الغربان" وحلفها الأسود أن مصر طابت لهم ملكا وحكما..

وكانت المفاجأة، التي سيتحدث عنها التاريخ أكثر كثيرا مما يتوقع ممن قادها وفجرها، كونها ثورة لم تكن حدودها لمصر المحروسة، بل هي ثورة على الطغيان السياسي الدولي والمخطط الاستعماري الصهيوني لتفتيت "قطرنة" المنطقة "قطرا وقطران"، لتنهي حدود جغرافيا سياكس بيكو وترسم حدودا لفئات سياسية – جغرافية على طريقة "المحميات والمشيخات" تحت ظلال حكم الاستبداد الأميركي، ثورة مصر الثانية لم تسقط حكم جماعة منبوذة ارهابية فحسب، بل اسقطت أخطر مشروع سياسي كان له انهاء المظهر العربي من جوانبة كافه، واعادته لمربعات لا قيمة لها..نجح أهل المحروسة وبعد عام واحد من قيام حلف "غربان الظلام" خطف نور الثورة من استعادته وكانت استعادة لمصير أمة من اقصاها الى اقصاها..

الثورة المصرية بمشهديها، وخلال 3 سنوات، كانت استلهاما حيويا لما قدمه الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، واليوم يخرج شعبها في مشهد تصويتي لا حد

له لتقول للعالم أولا، ولتحالف "غربان الظلام" ثانيا، أن شعب مصر لخرج ليهدي نصره التاريخي الى "ابو خالد" في ذكرى ميلاده ورد اعتبار لروحه التي حاولت الفئة المنبوذة الكريهة من تدنسيها بسند من عدو الأمة سنوات وسنوات..خروج شعب مصر للتصويت بنعم لدستور الثورة الثانية، أو بالأدق للثورة الثالثة بدأ من ثورة يوليو 52، هي الهدية الأولى لذكرى الزعيم جمال..

مقدمة لاعادة الاعتبار للكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية هي ما تريده قوى مصر الحية وشعبها المبهر الى درجة الجنون، سائرة على طريق استكمال مشروع التحرر الوطني من الهيمنة والاستبداد الاستعماري ورسم خريطة تعيد للحالة العربية مكانتها التي صنع الزعيم الأبدي للروح الكفاحية جمال عبد الناصر، تلك هي البداية مع الـ"نعم" الأهم في تاريخ استفتاءات مصر والأمة العربية، نعم لارادة أمة قررت أن تطيح بالمشروع العدواني التقسيمي وبكل أدواته، ليس فقط طردهم من جنباتها بل دفنهم الى حيث يجب ان تدفن "الزمر الكاذبة" في ركن من زاوية التاريخ، لدراسته كنموذج من نماذج الانتهازية السياسية لاستغلال الدين لخدمة مصالح ومشروع متصادم مع مشروع الأمة وطموحها..

عودة الروح المصرية ترافقت مع عودة الوعي لأهمية ثورة شعب المحروسة وقيمتها التاريخية، وبأنها البوابة التي ستكنس كل من تطاول على كرامة الأمة ومصلحتها القومية..هدية شعب مصر للزعيم في ذكرى ميلاده الـ96 هي تلك الحشود لتحمي ثورة مصر ولتنهي "وكسة عام" من حكم حلف "غربان الظلام"، ولشق طريق أهداف الثورة الكبرى في مشاهدها الثلاثة : 23 يوليو 52 و25 يناير 2011 و30 يونيو 2013..

طوبى لروحك الثائرة ابدا حتى وانت ساكن في مكان راحتك الابدية..يا جمال..شعبك وأمتك لم يخذلوك ولن يخذلوك!

ملاحظة: اعتذار وزير حرب دولة "الكيان الشاروني" عن تصريحاته تجاه وزير خارجية امريكا لا تساوي غبار نملة..حديثه الاستخفافي من كيري هو مظهر بأن أمريكا لم تعد أمريكا ..فهل تفهم ذلك "الفئة الضآلة" في "بقايا الوطن"!

تنويه خاص: الجماعة الارهابية وقناتها الصفراء المعروفة باسم قناة "صديقي شارون" تروي حكاوي لها دون غيرها..ولكن هل تخجل فئة منبوذة وقناة سافلة من كذبهم!

عذركم "التفاوضي" معيب واقبح من كل "الذنوب"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قررت "فتح" أن تذهب منفردة الى المفاوضات لمدة أشهر تسع كما أعلنت ضمن اتفاقها مع الأميركان، وخروجا عن الشرعية السياسية المتفقة عليها للعودة التفاوضية، وهي تحاول جاهدة تمرير قرارها بشتى الذرائع والسبل، ولأن العودة لم تأت في سياق طبيعي ولا ظرف مناسب، فهي لم تجد بعد صيغتها الملائمة لتبرير استمرارها بالتفاوض، الا تلك الذريعة التي لا تليق بحركة تشكل عمود الثورة ومنظمة التحرير، فلا تجد قيادات فتح من عذر لتمرير تلك العبثية السياسية سوى أن لا تقع القيادة تحت "لوم وملامة العالم"، مع الاعتراف منهم قبل غيرهم أن تلك المفاوضات تشكل خطرا على أرض الفلسطينية، وانه لم يعد هناك "شريك اسرائيلي في السلام"..

هذا التبرير الساذج والمتكرر بات يشكل حلقة استفزاز وطنية، وتكراره اليومي يعتبر استخفافا غير مسبوق بالانسان الفلسطيني روحا وثقافة وتاريخا، وتلاعب غير محسوب بجوهر القضية الوطنية، خاصة وان حكومة دولة الكيان لا تقيم وزنا ولا تعطي أي انتباه أو اهتمام لكل تلك التصريحات "الصارخة" بعد كل طرح لمشروع استيطاني جديد تتكاثر كثرة تصريحات "الفئة التفاوضية"، حتى أن وزير مالية الكيان لم يعد يطيق تلك المشاريع، الا ان ردة فعل اصحاب شعار "مفاوضات مهما كان الثمن" لم يعد يجدوا من وسيلة لاستمرار "التضليل السياسي" الا بالحديث عن تهديدات ومخاوف، فمن يلجأ منهم الى ارهاب الشعب الفلسطيني بالمسألة المالية باعتبارها "سلاحا يرونه مجديا" في مواجهة الرفض والتمرد على العبث، بينما يستنبط آخرون عبارة تحمل كميات من "الغباوة النادرة" عندما يضعون فعلتهم التفاوضية واستمرارها مقابل عدم "لوم العالم" للقيادة الفلسطينية لو انسحبت من المفاوضات، حتى لو قامت كل دقيقة بعرض مشاريع لسرقة الارض ومصادرتها واستيطانها وتهويدها..

الكارثة الكبرى أن تلك الفئة الخاطفة للقرار الوطني باسماء مستعارة، ترى أن الخشية من "اللوم الدولي" اكثر اهمية وتاريخية من مواجهة المشروع الاستيطاني والقتل والتهويد الذي تقوم به دولة الكيان الاحتلالي دون أن تعطي أهمية لكل العالم، دولا ومؤسسات ومنظمات، قرارات لا تتوقف ضد الاستيطان واعتبرته بعض مؤسسات أنه جريمة حرب تستدعي محكمة خاصة لمرتكبه، فيما تحرص "الفئة المتفاوضة" حرصا نادرا على أن لا يصاب العالم بـ"انتكاسة نفسية كبرى" لو قررت تلك الفئة بالانسحاب من طاولة لم تعد لها قيمة مطلقا، سوى انها اضحت تمثل الغطاء "الشرعي لتمرير المشروع الاستيطاني"، اعترفت تلك الفئة أم لم تعترف فالواقع اليومي التنفيذي بما يقوم "الشريك الاسرائيلي"من أعمال وقرصنة ومصادرة، كاف لتعرية الاستمرارية المعيبة..

من حق القيادة أن تأخذ بالحسبان الواقع العام عند تقييم اي قرار ذو بعد استراتيجي، لكن ذلك محكوم بمدى خدمتة للمصلحة العليا للشعب، اما أن يكون المعيار الوحيد للإستمرار بالتفاوض هو فقط كي لا يغضب العالم أو خوفا من ملامته، فتلك سخرية لا مثيل لها في التاريخ ماضيا وحاضرا وقد لا يكون لها مثيل ايضا في المستقبل، أي عالم هذا الذي تخاف منه "الفئة التفاوضية" وغالبية دول العالم باتت ترى في الاستيطان جريمة حرب، هل العالم بات يتجسد لديهم فقط في الولايات المتحدة التي لم تعد قادرة على ضبط أي فعل لحكومة الكيان، فما بالك بأن تفرض عليها مشروعا سياسيا..

وتتسع حالة السخرية كلما تقرأ تصريحا لأحد أعضاء تلك الفئة من أن عرض الوحدات الاستيطانية يشكل رسالة ضد "الجهود الأميركية"، بل أن أحدهم وقبل ايام فقط أطلق تصريحا ناريا بقوله أن عرض اي مشروع استيطاني جديد يعني انتهاء المفاوضات والبدء في استئناف القرار بانضمام دولة فلسطين الى 63 مؤسسة دولية ومنها المحكمة الجنائية الدولية.. التهديد لا زال موجودا على أي موقع اعلامي رسمي وشبه رسمي وربما على ايميل القائل كون يقوم بتوزيعه للاعلام، تصريح لم يتعامل معه بجدية أحد، بل أن مصدر من الرئاسة الفلسطينية استخف به، واعلن أن المفاوضات مستمرة طبعا "مهما كان الثمن"..

بين حين وآخر تقول بعض الاصوات ان التفاوض سيتسمر الى نهاية الشهر التسعة التي وعد بها الرئيس عباس، والمهلة ستنتهي في شهر ابريل (نيسان

المقبل)، محاولة جاءت لتهدئة تفاقم الغضب الشعبي على العبثية التفاوضية، لكن ذلك الكلام لا يستقيم مع رحلة التهديد اليومية – طبعا والفارغة - من الانسحاب من التفاوض والذهاب الى الأمم المتحدة، او مجلس الأمن..

وكي لا تصبح المسألة عبث سياسي وفوضى ايضا، نأمل ان يتوقف اعضاء الفئة التفاوضية عن اطلاق التصريحات الكاذبة والفارغة والمملة وأن يعلنوا تصريحا مقتضبا واحدا لا غير، ان "المفاوضات مستمرة مهما كان الثمن" وكل من يقول بغير ذلك من الفئة التفاوضية كاذب ومخادع وهو يحاول أن يلبس ثوبا غير ثوبه الحقيقي..لتقول فتح تلك العبارة علها تهدأ من روع ما تسببه فوضى الكلام المستفز جدا، فوق استفزاز عدم الاهتمام بملامة الشعب في ظل التحسب من لوم العالم.. مراعاة لحساسية الفلسطيني أوقفوا تصريحات الكلام المخادع..الى أن يأت "اليوم الموعود"!

ملاحظة: زعيم الجماعة الاخوانية التونسية الغنوشي أثبت انه "ذئب سياسي"..من خبرته المصقولة في بلاد الفرنجة أدرك أن "الخروج الآمن" من السلطة أفضل كثيرا من "الطرد غير الآمن" من صفوف الشعب..مصر مثالا!

تنويه خاص: كذب البعض أن كيري تقدم بمشروع يشمل كل قضايا الحل النهائي، بما فيها القدس فضحه نتنياهو واعلنها بأعلى صوته أن ذلك لم يحدث ولن يحدث..هل بات الكذب أداة لتسويق الردة السياسية ايضا!

عن دور "حماس" و"الجهاد" بالتشاور الوطني!

كتب حسن عصفور/ لنترك جانبا ما يمكن أن يقال عن "ثمن" لتمديد المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، مهما كان ذلك الثمن فهو قطعا لن يأت بما يستجيب لأي من القضايا الجوهرية للشعب الفلسطيني، وفي أحسن أحوالها سيكون تمديد مقابل "حسن نوايا" بأشكالها المعلومة جدا، ولا تستحق اعادة كتابتها لسخفاتها، فالموعد النهائي تم الاعلان عنه رسميا وعلى لسان الرئيس محمود عباس ومساعديه بصفاتهم المختلفة، أن لا يوم واحد بعد 29 ابريل (نيسان"..وطبعا سنضيف من باب رفع الحرج عن "القسم الرئاسي هذا"، الا إذا تم

الاستجابة لجدول اعمال المفاوضات والذي يشمل وقفا نهائيا للاستيطان والاعتراف بقاعدة التفاوض على أنها ضمن اطار قرار الأمم المتحدة الأخير، وأن تدرج قضايا الوضع النهائي وفقا لهذا التحديد.. وطبعا ولأن حكومة الكيان أجابت أكثر من مرة فالتمديد يصبح باطلا وبشكل مبكر..

وبعد أن عادت "الروح السياسية" للقيادة الفلسطينية في التفكير العلني بالخيارات التي ستبدأ مع 30 ابريل، وعرض مجمل التصورات الوطنية بما فيها العامل الرئيسي بما يخص الذهاب الى الأمم المتحدة لإستئناف قطار الحركة السياسية بخصوص دولة فلسطين، وتعكس التصريحات الصادرة عن القيادة الفلسطينية رؤية محددة بهذا الخصوص، مترافقة مع فضح جوهر المخطط الأميركي الذي لم يغادر مربع "الرؤية الاسرائيلية" من حيث الجوهر، ولم يصل بعد الى محددات ورقة بيل كلينتون نهاية 2000، والتي عرضها لرفع العتب وليس لايجاد حل سياسي حقيقي، ولتلك قصة أخرى يمكن تناولها في مناسبة تالية، ولا يوجد ما يمكن اعتباره مفاجأة في ما كشفت عنه تلك المصادر لكل من يعلم حقيقة أمريكا، ومع ذلك فجيد الاقرار وفضحه كي يدرك الفلسطيني أن التلاعب بالمصير ليس سمة حميدة..

ولأن المسألة دخلت في اطار البحث الجاد عن الخطوات المستقبلية لمناقشة المصير الوطني فقد يتطلب ذلك اعادة النظر في الطريقة والمضمون الذي تسير وفقا له آلية البحث عن "الخيارات البديلة"، رغم أنها معلومة جدا للقيادة ولا تحتاج لكل تلك الجلسات والمسميات والوقت، ولكن ما هو بحاجة فعلا لأن يكون جديدا هو الآلية التي تتخذ القرار المصيري، فما هو معلن حتى تاريخه مرتبط فقط باطر منظمة التحرير الفلسطينية وما ينتج عنها، وهو حق كونها الممثل الشرعي والوحيد، لكن من الضروري التفكير بطريقة مختلفة دون الحاق الأذى بالشرعية السياسية..

قد يكون من الضرورة السياسية الاتصال بحركتي حماس والجهاد الاسلامي، لما لهما من وزن وحضور ودور في مستقبل القرار والمصير لمناقشة "الخيارات المطلوبة" وكيفية العمل لتنفيذها والآليات المرتبطة بها، وهذه القضية لا يجب أن ترتبط بتحقيق تشكيل حكومة "توافقية" او انجاز المصالحة الوطنية، بل هي جزء من المسؤولية العامة خاصة وأن المسألة تتعلق بما هو شأن مصيري، لا يمكن

القفز عن فصيلين لهما ثقل ومكانة، يؤدي تجاهلهما الى ارباك المشهد المستقبلي، خاصة وأن قطاع غزة لا زال تحت سيطرة حركة حماس، واستنادا لكل تصريحات القيادة الرسمية أن لا مستقبل لكيان فلسطيني دون قطاع غزة، فيما لا يجب اغفال ان عدم التشاور مع كلا الفصيلين قد يستخدم ضد الموقف الوطني، ولا نظن أن خلق آلية تشاور معهما سيلحق "انتكاسة وطنية" للحركة السياسية للقيادة الرسمية وخطتها المقبلة، بل قد يكون معززا لها حتى لو كانت لهما رؤية مختلفة..

مشاركة حماس والجهاد في المشاورات الوطنية الخاصة بالمستقبل واليوم التالي لما بعد اعلان "فشل المشروع الأميركي" هو أحد عناصر القوة لموقف الوطني، وهو منسجم مع روح اتفاق القاهرة الذي اعلن تشكيل اطار سياسي موحد لبحث القضايا الرئيسية، وبالعودة لمكالمة رئيس حركة حماس خالد مشعل مع الرئيس محمود عباس لم يعترض مشعل على جوهر الموقف الفلسطني بل طالب بتعزيزه والتمسك به وعدم الخضوع لضغوط خارجية للتنازل عن "ثوابت الموقف"، أقوال أعطت رسالة ايجابية عن رؤية حماس السياسية في المرحلة المقبلة، ورفضها للمشروع الأميركي العلني لا يأت من موقع "المزايدة الوطنية" بقدر ما هو متجاوب عمليا مع موقف مختلف القوى والفصائل بما فيها حركة فتح..

التجاهل لحماس والجهاد قد يخلق حالة توتر سياسي أو وضع عراقيل أمام الحركة السياسية المقبلة، ولا يجب الاستخفاف بأثرهما الشعبي والوطني، مهما اختلفنا مع موقف حماس وارتباطها بالجماعة الإخوانية وموقفها الطائش من الثورة المصرية، الا أن الواقعية تفرض أن لا يتم القفز عن مكانتها في المشهد الفلسطيني، فيما الجهاد الاسلامي شكلت دوما فصيلا له سياسية خاصة ضمن ارتباطه بالقضية الوطنية، ولم يكن يوما أداة لطعن التمثيل الشرعي مهما كان درجة الاختلاف السياسي مع موقف أو مواقف منظمة التحرير، بل كانت أداة وحدة وتوحد، وهو ما يفرض بالمنطق والمسؤولية حقها بالتشاور وأن تكون جزءا من آلية تحديد المستقبل للشعب الفلسطيني..

وآلية التشاور واتخاذ القرار لا تعني مطلقا أن يوافق الجميع على ما سيكون معروضا، ولعل تجارب الماضي وفي زمن الخالد ياسر عرفات تتطلب الاستلهام المعاصر..

ملاحظة: بعد أن قامت وزارة ليبرمان بفتح نيرانها على ليفني كبير مفاوضي دولة الكيان، فتحت ليفني النار على الرئيس محمود عباس..مش قادرة عالحمار..وبقية المثل معلوم!

تنويه خاص: في ذكرى الحكيم..ليت روحك الوطنية وطاقتك الثورية تحضر قليلا علها تساهم في تصويب ما يجب تصويبه..طوبى لذكرى رجل عشق الوطن قبل الفصيل!

عندما "يعتذر" الإخوان عن الخطأ!

كتب حسن عصفور/ قد لا نجد حركة مثيلة لما يعرف بجماعة الاخوان من حيث طريقة تعاملها مع مواقفها ونهجها، مهما تغيرا وتقلبت من موقف لنقيضه، أو منهجا في اقامة "التحالفات" السياسية، ولعل الجماعة الاخوانية تعتقد أن كل ما تقوم به يحمل "جانبا مقدسا" لذا لا يجوز توجيه سهام "النقد" له، وإن حاولت أن تبدو أنها جماعة متواضعة وتريد أن تتقرب من الآخرين فإن اعلانها عن "الخطأ" يبدو وكأنه قصة للتسلية لا أكثر..

بداية هي من الحركات النادرة في التاريخ السياسي المعاصر التي لا تعرف منهجا واضحا في نسج واقامة "العلاقات مع الآخرين" فهي خير من يطبق المقولة الانتهازية جدا في الفكر السياسي، التي أطلقها محام غربي مع بدايات القرن العشرين، " لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة"..نظرية تلخص "قمة الفكر الانتهازي" أرادها مفكري الرأسمالية لتبرير منهج الاستعمار الجديد، خاصة مع بداية الدخول الأميركي لمعركة اقتسام النفوذ العالمي، مع القوى الاستعمارية السائدة آنذاك، تلك "الفكرة الانتهازية" تجسدت خير ما يكون في منهج "الجماعة الاخوانية"، ومن يعود للوراء، وبالأصل مع بداية اطلاق الفكرة من قبل حسن البنا عام 1928 لن يجد "تحالفا ثابتا" معلنا – لا نبحث عن ما هو تحت الستار وما يقال عن علاقة اصيلة مع بريطانيا ثم امريكا –، وانتقلت من قوة لأخرى دون أن تقدم يوما تفسيرا واضحا لتلك المسيرة "الانقلابية" في التعامل مع الأطراف والقوى التي قد تكون نقيضا احدها للآخر..

ولأن المسار التاريخي مرهق لبعض "الأطراف" ولا يبحثون به، بل يتجاهلونه بقصد أو بسذاجة، فإن التاريخ الراهن لا يلغ تلك النظرة والسلوك الانتهازي للجماعة الاخوانية بل يؤكدها خير تأكيد وكشف كثيرا من عوراتها خلال فترة حكم قصيرة، ولو توقف المرء أمام سلوك الجماعة من الأحداث والقوى والأطراف في مصر، خلال السنوات الثلاثة الأخيرة سيجد أنها جسدت خير تجسيد جوهر "الفكرة الانتهازية التاريخية" للسلوك السياسي مواقفا ونهجا، وانتقلت تلك احالة لفروعها المختلفة بمختلف تسمياتها في البلاد العربية..ويمكن ملاحظة كيف لها ان تنسج "تحالفا مؤقتا" مع قوى علمانية في تونس ومصر ثم تجد من يصف " العلمانيين" بأبشع الأوصاف والتعابير ..- القرضاوي وخطبه المصابة بزهايمر سياسي بعد اسقاط حكم الجماعة في مصر وقبلها قليلا نموذجا ..-

ولنقف قليلا أمام بيان صدر أخيرا من الجماعة الاخوانية، عشية ذكرى ثورة 25 يناير في مصر، وكيف اعتذر الاخوان عن "اخطائهم" لتكون "شاهدا حيا" على الاستخفاف اللامعقول في التعامل مع العقل الانساني، فالجماعة الاخوانية وكمحاولة منها لاسترداد بعضا من حضورها تبحث عن ذلك للتسل ثانية تحت عباءة قوى شبابية وحركات سياسية مصرية "علمانية" و"اشتراكية" لها مواقف خاصة من ثورة 30 يونيو أو بعض نتائجها، فالجماعة أصدرت بيانا اعتقدت انها تعتذر به للشعب المصري، ولعل بعض اسطر ذلك البيان تكشف مدى "الاستعلاء الفكري – السياسي" لتلك الجماعة على غيرها، فالبيان المفترض أنها "اعتذاري" بدأ بأن "الجميع قد أخطا"، ثم يسير بيان الجماعة لتحديد بعض ما وقعت به هي من أخطاء فتحصرها في "حسن ظنها في المجلس العسكري والقضاء المصري"، الذي لم يقتص للشهداء..ولم تتذكر ولو بعبارة واحدة كيف تصرفت هي منذ دعوتها للقاء عمر سليمان حتى آخر خطاب لموظفها الرئاسي محمد مرسي، وهو يهدد كل من يعارضه أن ما فات فات و"كفاية سنة"..كلمات لا تزال حية..

لكن المهزلة الاعتذارية لا تقف عند اغفال كوارثها في التعامل مع الاخرين وما نسجته مع أطراف حسب مصلحتها هي ، والتي تنطلق دائما من الفكرة الأم للانتهازية الفكرية – السياسية وأن "الجماعة فوق الجميع" – طبعا بما فيه الوطن

أي وطن -، فالبيان يتحدث عن تعميم للخطأ كمحاولة تبريرية لسلوكها الانتهازي، وتلمس لمسا خفيفا ما وقعت به، ".. وإذا كان الجميع قد أخطأوا فلا نبرئ أنفسنا من الخطأ الذي وقعنا فيه"..هكذا ترى أنه بيانا يشكل "اعتذارا للشعب والقوى الأخرى..

وتستمر مهزلة الاعتذار الاخواني بالحديث عن أنها "قد وعت الدرس، واقتنعت بحكمة أن الوطن للشعب كله بكل أفراده وفصائله وقواه"، لافتة إلى أن إدارته تكون "عبر مشاركة حقيقية من كل أطيافه، لا تستثني أحدا، ولا تقصي أحدا، ولا تحتكر الحقيقة، ولا تتحكم في توزيع صكوك الوطنية بالهوى"..ولو عاد الانسان لبعض بيانات الجماعة خلال احداث الـ18 يوما لثورة يناير لقرأ كلاما مماثلا أو افضل كثيرا مما جاء في بيانها بعد تجربة كشفت كل زور وبهتان موقفها من الغير..لم تحترم مرة واحدة بيانات وعهود قطتعها للآخرين خلال تلك الفترة السياسية العاصفة في مصر بين موجتي الثورة في يناير ويونيو..

الاعتذار ليس بيانا بعبارات تحمل كلمات "قد" و"ربما" و"كلنا" و"لا نبرئ"، لا تجد عبارة واضحة لتحديد الأخطء والاعتراف بها صراحة وتسجيلها واضحة دون لغة المنسوب للمجهول او الغموض المقصود من تعميم وكأن الخطا السياسي الذي يصل الى حدود الكارثة كان "سهوا" وليس منهجا مستمرا منذ لحظة "التأسيس"..فالجماعة الاخوانية لا تعتقد أنها تخطأ بمعنى الخطأ، لكنه قد يحدث سهوا عنها، لذا لا يمكنها كجماعة بمختلف مسمياتها المتعددة، أن تقف أمام مراجعة فكرية سياسية وتضع النقاط فوق الحروف لتحدد ما هي الأخطاء وكيف لها أن لا تعيدها ثانية..ويوم أن تبدأ الجماعة بادراك ذلك واعلان مراجعة شاملة لمنهجها السياسي، مواقفا وتحالفات، تلك نقطة البداية..لكنها ستكون "جماعة" غير "الجماعة" التي عرفنا!

ملاحظة: قبل أن تبدأ حكومة د.رامي الحمدالله بتوزيع نصيب المتضررين من الاعصار "اليكسا" ليتها تأخذ بالحسبان التعويضي أهل قطاع غزة..للتذكير لا اكثر!

تنويه خاص: لماذا تصمت الخارجية الفلسطينية على مواقف رئيس وزراء كندا المسيئة جدا للقضية الفلسطينية..لعل المانع خير يا دكتور رياض!

غزة و"زيارة الأحمد" المعلقة!

كتب حسن عصفور/ تحركت عجلة التصريحات الايجابية بين حركتي "فتح" و"حماس" خطوات نحو "التفاؤل"، بعد أن كشف مسؤول ملف التواصل في حركة فتح مع حماس، عزام الأحمد، بأن الرئيس محمود عباس أوكل اليه الذهاب الى قطاع غزة لبحث النقاط النهائية لاتمام "المصالحة"، وهاتف لذلك كل من د.موسى ابو مرزوق، نظيره في حماس، ثم اتصل مباشرة بالرجل القوى في حماس بقطاع غزة، اسماعيل هنية، وكان الحديث بأن "الرحلة المنتظرة" ستتم خلال ساعات أو ايام معدودة..

وفجأة انقلب الحال، ولجأت حركة حماس، هذه المرة للهروب من "الضغط الفتحاوي" – الكلامي – الى عملية "تعويم الوقت أو تسويفه" وفقا للنوايا، فمرة تتحدث عن مهلة للتشاور للوصول الى صيغة متفق عليها بخصوص الحكومة والانتخابات، ومرة بأن قوات الأمن في الضفة الغربية تشن حملة اعتقالات لعناصرها ما تراه بأن "تشويش" على اتخاذها القرار، والحقيقة أن ما تقوله حماس لا يمكن اعتباره "اسبابا وجيهة" يمكنها ان تعيق زيارة عزام الاحمد الى غزة، واللقاء "لتشطيب" الصيغة النهائية، خاصة بعد ان قدمت حركة فتح خطوة يمكن اعتبارها "حسن نوايا"، ردا على "حسن نوايا هنية" بموافقتها تمديد عمل الحكومة الانتقالية من 3 اشهر الى 6 اشهر مراعاة لظروف حماس ورغبتها، كانت هذه مسألة لا نقاش فيها عند الرئيس محمود عباس..

ارتباك حماس نحو خطوة فتح والرئيس عباس بايفاد الاحمد ربما لم تكن ضمن حسابات الحركة، وهي تعلن ليل نهار أنها مستعدة فورا وحالا لانهاء كل المعيقات من اجل التوافق، وكان الاعتقاد أن المسألة باتت أكثر جدية مما سبق، مع أن كل من يتابع واقع المشهد يصل الى نقطة أن "الاقوال لن تترجم الى أفعال"، لكنها "مناورات سياسية" لكسب وقت لا أكثر، او لاحراج هذا على ذاك، مع الميل أن حركة فتح قد تكون أكثر قدرة على الهجوم السياسي نحو المصالحة من حركة حماس، دون أن تكون على ثقة كاملة بأنها ستحقق نتيجة عملية لتلك "الهجمة الخاصة"..

حركة حماس، بدأت في مناورتها محاولة استغلال مفاوضات فتح مع اسرائيل عبر الوسيط الأميركي، في ظل غياب اي دعم وطني أو شعبي لتلك المفاوضات البائسة والكارثية، وهي معتقدة كل الاعتقاد أن الرئيس عباس لن يقدم على التجاوب مع "ندائها التصالحي"، مراهنة ايضا على أن فتح قد لا تكمل المسار بسبب موقف مصر من حماس واعتبارها طرفا يتصرف بعدائية ضدها، والأجواء الشعبية والسياسية تتعامل معها وكأنها باتت "عدو سياسي وأمني"، وهو موقف قد يربك حسابات فتح في تجاوبها مع "نداءات حماس الكلامية"، لكن حركة فتح، وكأنها أدركت مناورة حماس، فردت عليها بـ"اخبث منها"، فذهبت الى تسريع خطاها وأعلنت على لسان رئيسها انهم جاهزون فورا، وأن الاحمد مستعد ككشاف للطيران برا على غزة..

الا أن حماس فتحت مجددا هجوما تصعيديا ضد الرئيس عباس ونهجه ومواقفه، وصلت لاعتباره بأنه "ذبح غزة" وأن "اصراره التفاوضي ومشاركته بحصار غزة شكل من التآمر"، في حين قامت اوساط حمساوية باطلاق نيران كلامها بوصف حركة فتح، بانها متواطئة مع جهات مصرية للعبث بالأمن الداخلي في غزة من أجل اسقاط حماس وحكمها..

ولأن المسألة لا تقف دوما عن كلام هنا وهوجة لغوية هناك، فالواقع يشير ان حركة حماس لا يمكنها أبدا التسليم بالتخلي عن ما لديها في قطاع غزة، مهما احتفظت بقوة عسكرية، كونها تعلم ان أول مشهد لانهاء حضورها السياسي هو تشكيل حكومة لا وجود لها داخلها، وعل بعض قادتها يعتقدون أن الهجوم الاقتصادي لتحسين حال القطاع سيكون بداية "ثورة شعبية" ضد حماس وقوتها الأمنية، وان حصار حماس السياسي سيبدأ بفعل المصالحة، وكل عسكرها الذين تتباهى بهم هذه الفترة لن تحميها من "غضب شعبي" لو حدث تحت شرعية التوافق الوطني..

حماس لا تريد المصالحة ولا يحزنون، خاصة وانها محاصرة الى درجة لم تخطر ببال قيادتها، فسقوط تحالفها واحدا تلو الآخر، واندحار قطر الى موقعها الطبيعي، وفساد اردوغان وحكمه وما سينتج من مرام سياسية، وصعود دور مصر الثورة، كلها عناصر تصيبها بالهلع مع كل اقتراب لنهاية خطفها لقطاع غزة، فيما حركة فتح تدرك يقينا أن التوافق المنشود لن يكون واقعا دون توافق

فعلي مع مصر، فهي الباب والشباك، ولا مصالحة دونها موافقة وليس غير ذلك، وهي تعلم أكثر من قيادات حماس حدود المناورة الممكنة، لكنها أثبتت رغم ارتباكها السياسي العام بورطة التفاوض، أن تربك حماس أكثر، بل لجأت مؤخرا لفعل تصعيد سياسي ضد النهج التفاوضي ولجأت لمنظمة التحرير لترويج عن خطة سياسية يتم اعدادها بعد انتهاء زمن التفاوض..

المناورات نحو المصالحة تفوق كثيرا جدية وامكانية تحقيقها..لكن الأمل الشعبي في "بقايا الوطن" لتحقيقها يبقى حاضرا!

ملاحظة: اصدرت حركة حماس أمرا عسكريا بانسحاب القوات المسلحة من مخيم اليرموك، لول مرة نسمع مثل هذه اللغة الآمرة..اطراف فلسطينية تتهم حماس بأن لها "اصابع مسلحة" تلعب مع المتلاعبين بمصير المخيم!

تنويه خاص: مصر تبدأ اليوم رحلتها مع طي صفحة لتبدأ بصفحة جديدة..الأمة من محيطها لخليجها تنتظر تلك الصحوة الكبرى لرافعتها القومية أرض الكنانة المحروسة – مصر!

قطر واستغلال عمال فلسطين!

كتب حسن عصفور/ لا تزال الفضيحة العالمية التي انتشرت في وسائل الاعلام العالمية عن قيام السلطات القطرية باستغلال العمال الأجانب سارية النشر حتى تاريخه، فضيحة كشفت عن مظهر من مظاهر العبودية والاستغلال هددت مصير تنظيم كأس العالم في تلك البلدة الخليجية، وقالت احد المنظمات المعنية بمتابعة ملف العمال الأجانب في قطر ".. إن الانتهاكات متفشية في قطاع البناء في قطر حيث يتعرض العمال المهاجرون لاستغلال بشع ويعاملون "مثل الماشية" ويعيشون في مساكن سيئة، فضلا عن انتهاك حقوقهم إلى حد العمل والإقامة في ظروف غير آدمية وبالسخرة في بعض الاحيان." هذه فقرة من فقرات اشارت لكيف تعاملت حكومة قطر مع من تستقدمهم للعمالة معتقدة أنها خارج مراقبة العين والصحافة..

وبعد أن أعلنت الحكومة الفلسطينية أثر زيارة رئيسها الحمدالله الى الدوحة عن "مبادرة انسانية قطرية" لاستجلاب عمال فلسطينيين للعمل لديها، وحاولت أوساط السلطة أن ترفع من شأن تلك المبادرة لغايات غير واضحة حقا، واكملت الحكومة خطتها باعلان وزير العمل د.مجدلاني آلية التسجيل للراغبين بالعمل في قطر، وتبدو المسألة شكلا من أشكال "الدعم السياسي – الانساني" من الدولة القطرية للشعب الفلسطيني، وحاولت أوساط فلسطينية وبعض "دوائر النفوذ" ابراز "اللفتة القطرية" وكأنها "هبة ومكافأة" دون أن تدقق جيدا في حقيقة الأمر، وهل هناك صلة بين الفضيحة المدوية التي انكشفت حول العمالة الأجنبية أم أن هناك غاية أخرى تكمن في ذاك الطلب القطري لاستيراد "عمالة فلسطينية"..

لا نعتقد أن فتح باب الدوحة لاستجلاب عمالة فلسطينية يأتي من باب الحرص لدعم صمود شعب فلسطين فوق ارضه وتعزيزا لمواجهة مخططات احتلالية، فقطر كل سلوكها السياسي ومنذ انقلاب الأبن على الاب سواء "الانقلاب القهري" عام 1995 أو "الانقلاب الودي" عام 2013 وهي لا تقف الى جانب الموقف الوطني الفلسطيني بما يعنيه ذلك بكل أركانه، بل هي الداعم الرئيسي وربما المشارك بالتخطيط في الانقلاب الحزيراني الأسود الذي نفذته حركة حماس ضد الشرعية الفلسطينية، ولا تزال حتى تاريخه تشكل أحد أهم اركان "ديمومة الانقسام" ، ولمن فقد "الذاكرة" نشير الى أن ثان محاولة علنية لتقسيم منظمة التحرير بعد محاولة الاسد الأب قادتها قطر، ولا زال تصريح خالد مشعل ضد منظمة التحرير والدعوة لخلق بديل لها حاضر من العاصمة القطرية الدوحة..

لذا لا يمكن النظر الى الخطوة القطرية في استقدام العمالة الفلسطينية على أنها لدعم شعب فلسطين في أزمته ومعاناته الاقتصادية، وهو ما يفرض على الحكومة الفلسطينية اعادة دراسة تقارير المنظمات الدولية والتقارير الاعلامية وتقرير الاتحاد الدولي لكرة القدم – الفيفا – عن كيف تعاملت حكومة قطر مع "العمالة الأجنبية وخاصة النيبالية"، قراءة كل ما نشر وبالتالي استخلاص العبر وأخذ كل ما ورد من نقد وكشف لشكل الاستعباد بعين الاعتبار قبل فتح باب التسجيل لعمل ربما يكون بابا لاستعبادهم على الطريقة النيبالية، الحذر هنا ضروري والاستخفاف به أو الصمت عليه سيكون مشاركة في ارسال عمال

فلسطين الى "عبودية مقيتة" ليعاملوا كـ"الماشية" وفقا لما ذكره تقرير "العفو الدولية"..

وما حذر منه اتحاد عمال فلسطين في بيان له يجب أن يكون ناقوسا للحكومة الفلسطينية قبل الاستمرار في خدمتها "الانسانية" تلك عبر فتح باب التسجيل لمن يرغب بالذهاب الى قطر، وعليها التوقف مليا أمام ما ذكره الاتحاد في بيانه ".. إن ما تم الإعلان عنه من قبل وزارة العمل من تحديد الراتب المقدر بـ380 دولارًا، مقابل العمل بدولة قطر يُعد "استغلالاً واضحاً يحمل في طياته نوايا خفية في ظل الظروف القاسية التي يعانيها العمال" و" أن الأجور المعلنة لا توافي الكفاءة المهنية والخبرة الفنية التي يتمتع بها العمال الفلسطينيين، ولا تكفي لإعالة العامل نفسه منفردًا في دولة قطر، فضلاً عن تكاليف الحياة الباهظة فيها، وممارسة العمال للأعمال الشاقة والخطرة لمدة 5 أعوام متواصلة هناك".

هذا بيان تحذير من جهة ذات صلة بمن هم هدف للحكومة لارسالهم الى قطر..ولذا على حكومة فتح أن تعيد النظر في خطوتها وفقا لبيان عمال فلسطين أولا وعلى ضوء تقارير دولية حول استعباد العمالة الأجنبية ثانيا، ويبدو أنها بدأت مع عمالنا قبل السفر، وهنا سؤال اين دور المجلس التشريعي في الرقابة على هذه الخطوة، لماذا يتحدثون كثيرا في قضايا بعضها هام وبعضها لا معنى له، فيما يصمتون على مسألة تلحق اساءة بفلسطين لو أكملت الحكومة طريقها بالشروط المعلنة..

ولعل الفصائل الفلسطينية وخاصة قوى اليسار التي تدعي أنها تعبر فيما تعبر عن حقوق العمال الا تغض الطرف عن عملية استعباد مبكرة لفئة من عمال فلسطين..مواجهة الخطوة ومساندة اتحاد العمال في رفض خطة الحكومة أو تحسينها كليا بما يضمن الا يتحول عمال فلسطين الذاهبين الى "عبيد يعاملون كالماشية.. تحذير لا يجب ان لا يؤخذ باعين الاعتبار!

ملاحظة: تصريح د. رياض المالكي عن تهجمات ليفني ضد الرئيس عباس "غير مفهومة"..تبدو وكأنها تطلب "الغفران" للوزيرة الاسرائيلية!

تنويه خاص: ظهور عناصر مسلحة من فصائل فلسطينية في جنين وكأنه يعلن تحديه لأجهزة الأمن الفلسطينية بعد حملاتها قبل أن يكون ضد الاحتلال..تحد يجب أن تراه جيدا قوى الأمن التي تتجاهل غضب الناس من سلوكها!

كي لا يغتال الزعيم ابو عمار ثانية!

كتب حسن عصفور/ وكأن تقارير الخبراء باي صفة أو جنسية يمكنها أن تلغي الحقيقة السياسية الصارخة بأن قتلة الزعيم الخالد، ورمز الوطنية الفلسطينية المعاصرة ياسر عرفات معلومين علم شروق الشمس وغروبها، وأن المسالة لم تكن تحتاج لاقتصار متابعة ملف اغتياله من الزمرة القاتلة على انتظار رأي لجان خبراء دولية ترتبط بشكل أو بآخر بمصالح اقوى من الحقيقة، وأي اعتقاد بأن "المهنية والحيادية والموضوعية" يمكنها أن تنتصر على مصالح استراتيجية ليس سوى ضرب من "السذاجة" أو "الشراكة"، ومن يعتقد ان تسجيل قضية اغتيال الزعيم ضد "مجهول" أو "ضد القدر" يرتكب حماقة لا بعدها حماقة..فلا مكان لطمس عين الحقيقة في اغتيال الزعيم مهما طال الزمن أو صمت اصحاب المصالح في تغييب ما لا يجب أن يغيب يوما..

ولأن اغتيال الزعيم الخالد ابو عمار حدثا لا يحضر بمناسبة خاصة، لكنه حضور دائم بحضور القضية الفلسطينية في كل مساراتها، وبلا شك تحضر روح الزعيم في هذه الأيام أكثر نظرا لما يحدث في فلسطين التاريخية من مفاوضات تعيد الضوء على سبب اغتياله المباشر وغير المباشر، بعد أن أعلن التحالف الأميركي – الاسرائيلي المشبوه، اثر قمة كمب ديفيد في يوليو (تموز) عام 2000، أن "عرفات لم يعد شريكا في السلام"، اعلان سياسي حمل في طياته رسالة التصفية الجسدية – النهائية للزعيم الخالد، والخلاص من "العقبة الكبرى" التي برزت أمام تمرير المشروع الأميركي – الاسرائيلي لتصفية جوهر القضية الوطنية وفرض حل يلغي أي بعد استقلالي لدولة فلسطين وعاصمتها القدس في حدود أرض عام 1967 وحل عادل لقضية اللاجئين انطلاقا من قرار الأمم المتحدة 194، خاصة وأنه القرار الوحيد الذي وضع اسسا كاملة ومحددة لحل قضية اللاجئين..

اغتيال ياسر عرفات بدأ عمليا في صيف 2000، والمسالة الجوهرية التي كانت سببا رئيسيا لذلك القرار بإزالة وجود الزعيم من أمام مخطط فرض الاستسلام السياسي، اتت بعد أن رفض "رمز الشهداء" بأن يتخلى عن "حق السيادة الوطنية الفلسطينية" على البلدة القديمة في القدس الشرقية، بمقدساتها كافة المسيحية والاسلامية، وان لا مكان لأثر يهودي هيكل او معبد في تلك المنطقة، واي موقف غير ذلك لا مكان له فوق ارض الواقع، مهما كان الثمن..

لم تكن رؤية الزعيم الخالد ناتجة عن "تعنت سياسي شخصي"، كما تحاول بعض الأوساط الانهزامية أن تشيع، بل انطلق من حقيقة سياسية تاريخية، فرفض كل الحيل السياسية بخصوص العروض الأميركية – الاسرائيلية للتلاعب بمسألة "السيادة الفلسطينية" على البلدة القديمة بمقدساتها كافة ضمن السيادة على عاصمة دولة فلسطين، لا فصل بينها تحت اي غطاء أو مظلة أو مسمى..تمسك "رمز الشهداء" بموقفه حتى بعد ان ادرك أن العقاب بات أقرب ما يكون اليه، وسمع كلاما لا يمكن أن يقال في اي مقام سوى من "عصابة سياسية"، لكنه كان يدرك اكثر أن التاريخ لن يذكر تهديد أو وعيد من هذه العصابة أو تلك، بقدر ما سيذكر أي قرار أو موقف حدث هنا أو هناك..

كان الزعيم الخالد يعلم يقنيا وقد اخبر من يستحق الثقة في حينه، ان اي تنازل عن السيادة الفلسطينية عن الأماكن المقدسة في البلدة القديمة سيكون الخطوة الأولى لهدمها والشروع في بناء "الهيكل المزعوم"، وكان يرى المسألة وكأنها ستحدث في اليوم التالي..فلم تكن لعبة تقاسم "السيادة" على المقدسات وخاصة الحرم القدسي الشريف بين فوق الأرض وتحت الأرض سوى الغطاء العملي لتهويد المنطقة المقدسة تحت مسميات مختلفة.. فكان قرار ابو عمار أن لا فرصة ابدا لتلك المساومة الرخيصة..ورفض كل العروض تحت التهديد المباشر الصريح..

تلك المسألة التي لا يجب أن تغيب عن بال اي فلسطيني، وأمريكا تحاول تمرير مشروعها التصفوي الجديد للقضية الفلسطينية وخاصة ما يتم الحديث عنه بشأن القدس ومقدساتها، وعرض افكار خاصة لـ"السيادة على البلدة القديمة ومقدساتها"، واعادة فرض ما لم يقبل يوما فلسطينيا وكان السبب الجوهري والأساسي لإغتيال الزعيم الخالد ياسر عرفات..

فأي مساومة أو تجاوب مع تلك الأفكار الأميركية بخصوص السيادة الفلسطينية على مقدسات القدس تشكل عملية اغتيال للمقدسات أولا، واغتيال روح الوطنية الفلسطينية ثانيا وقبلها أغتيال الزعيم الخالد ياسر عرفات مجددا..وسيكون اي قبول بما دفع الخالد روحه ثمنا له مشاركة عملية في اغتيال ابو عمار..

تلك الحقيقة التي لا يجب أن تفارق من يبحث مصير القدس ومقدساتها..فأي خلل بمسألة السيادة يمثل رخصة هدم للمقدسات الاسلامية والمسيحية ورخصة مشاركة في تهويد قدس الاقداس..

ملاحظة: المصالحة الوطنية لم تعد تحتاج للحديث عن "استعداد" بل تحتاج لخطوات فورية لتنفيذ المتفق عليه..وغير ذلك "تلاعب بالزمن والعقل"!

تنويه خاص: هل صمت كتل المجلس الشتريعي عن معرفة حقيقة اتفاق شراء الغاز من دولة الكيان لعشرين عاما يشكل موافقة عملية..لو كان ذلك ليتهم يعلنون ذلك لمن انتخبهم..مفترضين انهم لا زالوا يتذكرون أنهم منتخبين!

كيري لتحطيم "مبادرة السلام العربية" وتعريب "التنازلات"!

كتب حسن عصفور/ قليل لم يكشف عنه من مضمون المقترح الأميركي لاتفاقية اطار "الحل النهائي الانتقالي" بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، تنطلق المقترحات استبدال القوات الاسرائيلية في منطقة الاغوار بقوات أمريكية، مع منح دولة الكيان ميزات أمنية في المنطقة، سواء من خلال "قواعد أمنية عسكرية" محددة، او في المراقبة الخاصة على المعابر الدولية - عمليا لا يوجد سوى معبر واحد، بين الاردن وفلسطين، الا إذا تم انشاء مطار جوي خاص في منطقة أريحا -..

الى جانب أن المقترح الأميركي يحاول أن يتستجيب لجوهر الفكرة الاسرائيلية في ما يعرف بتبادل الاراضي بحيث تسمح لدولة الكيان بضم ما يفوق نسبته الـ10 % من أرض الضفة، مستثنى منها الاغوار ومستوطنات القدس، وهو ما يعني عمليا تقليص مساحة الكيان الفلسطيني الى حدود الـ60% من الضفة الغربية، مع اضافة الاغوار نظريا لجغرافيا الكيان المرتقب ، ولكن دون "سيادة

فعلية" الى سنوات عدة لانها ستبقى تحت المسؤولية الأمنية الأميركية – الاسرائيلية المشتركة -، ستكون المساحة مقاربة الى 85% من مساحة الضفة..

والمسالة في هذه الرؤية أنها تقلص عمليا حقيقة الحالة الكيانية وتحويل الاتفاق النهائي الى "اتفاق انتقالي" في اطار حل، ورغم خطورة الرؤية الأميركية لقضيتي الحدود والأمن والتي تتعارض مع موقف الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين وحدودها المعترف بها رسميا في نوفمبر عام 2012، الا أن خطورة الخطة الأميركية لا تقف هنا بل تمتد الى تلك المحاولات الرامية لتغيير جوهر المبادرة العربية للسلام، خاصة في بندين هامين منها، الأول ما يتعلق بالقدس الشرقية باعتبارها أرض محتلة وعاصمة لدولة فلسطين، بحدودها المتعارف عليها وضمنها "البلدة القديمة" ومقدساتها الاسلامية والمسيحية، وانها تخضع للسيادة الفلسطينية في اطار اي حل سياسي مقبل، كما أن كيري يعمل على تغيير جوهر البند الخاص بحل قضية اللاجئين انطلاقا من القرار 194 ضومن اتفاق الطرفين..

محاولات كيري الأخيرة مع العربية السعودية ترمي الى انتزاع حق التغيير في ما يساعد أمريكا على تمرير صفقتها دون الالتزام بجوهر المبادرة العربية، والاكتفاء بالاشارة اليها كاطار يساعد في صناعة اطار الصفقة الأميركية، وهي رشوة لا يمكن لها أن تنطلي على أحد كونها مفضوحة الى درجة معيبة جدا، وبالتأكيد فاللعبة الأميركية لا تقف عند لعبة الغاء جوهر المبادرة العربية في قضية القدس واللاجئين فحسب، بل يراد ان يقوم بتعريب التنازلات المطلوبة فلسطينيا، سواء بتغطية الحل الأميركي المقترح ضمن "مبادرة عربية جديدة" او اعلان تأييد رسمي عربي لها، بما يستبدل الصفقة الجديدة بالمبادرة العربية، والتمهيد للاعتراف العربي بـ"اسرائيل كدولة يهودية" مقابل "تسوية جزئية جدا" لعودة عائلات فلسطينية ضمن ما يعرف ب"لم شمل العائلات"..

التوجه الأميركي عربيا يهدف ايضا، لكسر اي محاولة رفض لوجود قوات أميركية في منطقة الأغوار بين الاردن وفلسطين، خاصة وأن هناك توجسات حقيقة بدأت تبرز في الساحة الاردنية من خطر ذلك الاقتراح، بدلا من أن تكون القوات الدولية أو الاميركية بين حدود دولة فلسطين والكيان الاسرائيلي، ما يؤكد ان وجود تلك القوات ليس من اجل تحقيق الأمن للطرفين بقدر ما يشكل ضمانة

أميركية لاطالة منع اقادمة دولة فلسطين ضمن الحدود والرؤية المعترف بها دوليا، وابقاءها تحت "الحماية المؤقتة" الى عدة سنوات، ما يشكل خطرا عمليا وموضوعيا على استقلالية وسيادة الدولة الفلسطينية..

واشنطن تدرك تماما انها تسابق الزمن من اجل "اصطياد" القيادة الفلسطينية لفرض "حل تنازلي تاريخي" ينهي كل أمل بتحقيق اقامة "دولة فلسطين" كما تم الاعتراف بها دوليا في الأمم المتحدة، ويلغي أي امكانية لترسيخ السيادة الفلسطينية على البلدة القديمة في القدس الشرقية ومقدساتها، وهي تلك القضية التي استشهد في سبيلها الزعيم الخالد ياسر عرفات..مع اطالة "امد الاحتلال" بثوب التنفيذ الانتقالي والتدريجي للحل النهائي، وهي اللعبة الجديدة لتسويق المقترحات، لاشاعة أنه لا حل انتقالي ولا مؤقت كما تقول بعض الأوساط التفاوضية الفلسطينية، لكنها في الحقيقة تمارس الخداع السياسي لأن الانتقالي بات عمليا بمسمى آخر هو "التنفيذ التدريجي"..

الصفقة الأميركية لن تقف عن انتزاع التنازلات الجوهرية من الطرف الفلسطيني بل تعمل على تعريبها ايضا، وكسرجوهر المبادرة العربية ووحدة مضمونها وتمهيد الطريق لخلق حالة سياسية عربية تؤدي للإعتراف بدولة اسرائيل ويهوديتها..

تلك هي جوهر الصفقة التي تروج لها واشنطن ومبعوثها المكوكي، وكل محاولات اظهار رفض نتنياهو لتلك المقترحات ليس سوى لعبة مكشوفة جدا، من جهة، وكشف لحقيقة أن نتنياهو غير ذي صلة بأن يمنح واشنطن أو غيرها فرصة تحقيق "انتصار خادع" دون "ثمن حقيقي" يكون معلوما للعامة كافة وليس "نصرا مستترا"..يبحث اساسا اقرارا فلسطينيا عربيا بـ"يهدوية اسرائيل" والغاء السيادة على البلدة القديمة في القدس ومقدساتها، ومنح دولة الكيان "حق أمني" في دولة فلسطين باشكال عدة، وجودا مباشرا وقواعد عسكرية معلومة وسيادة على أي طريق رابط بين الضفة وغزة..

المناورة الكبرى بدأت فعليا، لكن ليس بالضرورة أن تحقق مرادها..فقوة الدفع الوطني لافشالها حقيقة قد تحضر دون جرس إنذار!

ملاحظة: توقيع اتفاقية شراء الغاز الطبيعي من دولة الكيان الذي وقعت عليه السلطة الفلسطينية لا يجب ان يمر دون تدقيق او مساءلة من جهات رقابية فلسطينية، واولها "كتل المجلس التشريعي" وهيئة الرقابة وهيئة مكافحة الفساد تحسبا!

تنويه خاص: حديث رئيس حكومة الرئيس عباس عن ارسال مواد طبية بقيمة ملايين الشواقل الى غزة يبدو وكأنه طرف اجنبي يساعد فئة منكوبة..يا سيد رامي قطاع غزة جزء اصيل من فلسطين وله حق عليك وغيرك ولا يحق لك "معايرته" او "المن عليه" بأموال له حق وفرض!

لا تغضب انت لست بـ"نازي"..فأنت "فاشي" و"عنصري"!

كتب حسن عصفور/ قبل ايام اشتكى رأس الطغمة "الشارونية – إقرأ الفاشية" الحاكمة في دولة الكيان الاحتلالي نتنياهو من أن الاعلام الفلسطيني يصفه وكيانه بأنهم "نازيون"، وملئ صراخه محيط المنطقة وعله دق أبواب البيت الأبيض قبل أن يلقي الرئيس اوباما خطابه السنوي عما يعرف أميركيا بـ"حالة الاتحاد"، ولم تذهب تلك الصرخة أدراج الرياح حيث أعلن اوباما أن بلده ستقف دوما الى جانب اسرائيل..

ولأن حكومة نتنياهو لا تجد ما تقدمه للعالم أمام انكشاف كل عوارتها السياسية سوى الكذب، رغم المشهد الهزلي في الساحة الفلسطينية والارتباك في موقف القيادة الفلسطينية، فلا يوجد مكان في العالم، سوى أمريكا وأذنابها الأقزام من مسميات لكيانات بغير ذي أثر، لم يعد عالما بحقيقة الكيان وسياسته وجوهره الذي يقوم أساسا على احتلال أرض الغير بالقوة، ويمارس من السياسات ما يناقض كل ما هو معلوم ومعروف من شرعيات دولية، قانونية وسياسية، ولكن حكومة بيبي تتجاهل كل ذلك وتشكو مر الشكوى من اعلام فلسطيني لا يفعل أكثر من نقل وقائع تحدث من جيشها وقوات أمنها ومستوطنيها، وتقوم أحيانا بترجمة تقارير وتصريحات اسرائيلية تحذر من أن السياسة الحكومية الرافضة للحل السياسي ستؤدي الى أن مظاهر عنصرية متعددة الأشكال..

وكي لا يغضب نتنياهو من وصفه وحكومته وكيانه بالنازية، الا أنه بالتأكيد "فاشي وعنصري"، وهذه ليس تهمة يمكن القصاص السياسي من مطلقها، فهي وصفة لسلوك ونهج وفكر يعادي شعوبا أخرى ويصادر حرياتهم، ويرتكبون جرائم حرب على أساس "قومي"، ولا يقيمون وزنا لأي قوانين واتفاقات دولية، فيما الممارسات اليومية لجيش يحتل أرضا غير ارضه ويمارس القتل على قاعدة "الشك والريبة" ويحمي "اجرام وارهاب مستوطنين" ويستخدهم ضد شعب فلسطين، ويجعل من الحصار والعقاب الجماعي والقتل الآلي لأي فلسطينية يعتقد أنه " خطر محتمل" أداة ونهجا، ممارسات هي من صلب الفاشية والعنصرية..

بعد توقيع اتفاق اوسلو عام 1993 وتوقيع الاتفاق التكميلي للمرحلة الثانية عام 1995 قاد نتنياهو والمقبور شارون مظاهرات قوى اليمين المتطرف في داخل الكيان ضد الاتفاق مع الطرف الفلسطيني واسحق رابين رئيس حكومة دولة الكيان في حينه، ومن يعود لشعارات المظاهرات والصور التي تم رفعها سيكتشف أن "اليمين المتطرف" بقيادة بيبي – شارون هو من وصف رابين بالنازي ووضع رمزها "الصليب المعكوف" على صور رابين بعد أن قاموا بوضع الكوفية الفلسطينية على رأسه بجانب الزعيم الخالد ياسر عرفات..صور وشعارات لا تزال موجودة على شبكة الانترنت لمن يريد رؤيتها، لذا فمن قام بوصف رئيس وزراء دولة الكيان المنتخب بـ"النازي" كان نتنياهو، فقط لأن رابين قام بتوقيع اتفاق للوصول الى "سلام مع الطرف الفلسطيني"، وتواصلت الحملة اليمينية المتطرفة حتى اغتالوا اسحق رابين لتكون بداية تدمير عملية "السلام الممكن"..

نتنياهو الذي يشكو اليوم من وصفه بالنازي، ماذا يمكن أن يفسر للعالم سياسته التي تعتبر الضفة الغربية أرضا اسرائيلية لا يجب السماح بالانسحاب منها، وهل انكار وجود أرض وشعب سوى مظهر عنصري بعيدا عن القوانين والسياسات اليومية لتهويد كل ما هو فلسطيني عربي، وهل الاصرار على الاعتراف بـ"يهودية اسرائيل" وهي تسرق نصف أرض دولة فلسطين وفقا لقرار التقسيم عام 1947 ويعيش داخلها الآن أكثر من 20% من السكان هم فلسطينيون عرب لا يعتبر "فعلا عنصريا" و"فاشيا"..

اما الجرائم، والتي أقل جريمة ارتكبتها دولة الكيان ترتقي الى جريمة حرب، فسجلها طويل جدا..منذ دير ياسين حتى مجزرة حي الزيتون مرورا بصبرا وشاتيلا..مرورا بجرائم الحرب الخاصة بمصادرة الأرض والاستيطان..ومن وصف الاستيطان بجريمة حرب كان منظمة دولية وليس طرفا فلسطينيا ولا اعلاما فلسطينيا، هي مؤسسة دولة الكيان عضو بها..ولعل ذاكرة بيبي تتجاهل قرار الأمم المتحدة الشهير باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية، والتراجع عنه لم يكن لنفي الصفة عنها بل تحت تهديد أمريكا وحربها ضد الأمم المتحدة..

الفاشية والعنصرية سمات لا تحتاج لإثبات للمنظومة الدولية، فكله يعلم تلك الحقيقة، ولو سارت القيادة الفلسطينية في طريق "الصواب السياسي" ووقعت على معاهدة روما ثم الانضمام لـ"المحكمة الجنائية الدولية" ستعرف أي مصير ينتظر دولتك وليس حكومتك وأركانها فقط..ولو كنت لا ترى بنفسك "عنصريا" ولا "نازيا" فلما لا تذهب للمحكمة الدولية وتشكو لها ما أنت به بيبي..

قريبا لن يكون الوصف كلاما فحسب، بل سيصبح واقعا يطاردك وتتحول بفضله الى أسير داخل "زنزاتك" المعروفة باسمها المفروض قهرا "اسرائيل"..القادم أكثر سوادا مما تظن رغم ما يطفو على السطح من خنوع بعض قادة "بقايا الوطن"..ففلسطين لن تتخلى عن مطاردة دولتك على كل جرائمها الفاشية والعنصرية التي ارتكبتها فوق أرض فلسطين التاريخية..فلا تغضب واكظم غيظك الى حين أن تلتقي مع أحفاد وطن لن يقهر في قاعة محكمة العالم..وقريبا جدا "ايها الفاشي الصغير" سيكون اللقاء!

ملاحظة: لماذا لا تعيد القيادة الفلسطينية تذكير العالم بملف كامل عن كل جرائم اسرائيل بشكل مختصر دون تفاصيل وتعيد تعميمه للعالم..فقط اسم وتاريج الجريمة، ومعها صور وشعارات اليمين قبل اغتيال رابين..!

تنويه خاص: من يرى منظر اردوغان وهو يجلس كطالب نجيب أمام خامئني يدرك حجم ما حل بالطاووس السابق..الكذب لا يدوم !

..لكننا نحتقر مواقفه وقراراته!

كتب حسن عصفور/ قبل الوصول الى مدينة رام الله بالضفة المحتلة، أعلن وزير خارجية كندا في تل أبيب، أن بلاده ترفض الموقف الاوروبي من المستوطنات، وانتقد قرارات الاتحاد الاوروبي من مقاطعة منتجاتها، واستقبل التصريح بـ"استهجان فلسطيني" لا أكثر، الا أن الخارجية الكندية شعرت بالحرج السياسي على ما يبدو من تصريحات وزيرها قبل وصول رئيس وزراء كندا السيد "ستيفن هاربر" للقاء الرئيس محمود عباس، فأعلنت ان كندا ترفض الاستيطان وتعتبره "غير شرعي"..

والحق استبشرنا "خيرا" بهذا التراجع السريع والمنظم من دولة لها مكانتها الدولية، وتجاوزنا عن تذكيرها بقرارها المعادي للغالبية المطلقة من دول العالم عندما وقفت بجانب امريكا ودولة الكيان بعدم التصويت لصالح قبول عضوية "دولة فلسطين" في الأمم المتحدة، حتى أن الرئيس محمود عباس حاول في المؤتمر الصحفي ازالة الحرج السياسي عن رئيس وزراء كندا عندما تم تذكيره بموقف بلده من التصويت ضد فلسطين، واعتبر عباس أنه "يختلف معها ولكنه يحترم قرارها"، وهو حق لها أن تصوت وفق ما تراه باعتبارها دولة لها سيادة..

وكان يمكن تمرير هذا "التبرير الايجابي من الرئيس عباس لكندا، مقابل ما تقدمه من دعم اقتصادي ومالي لمؤسسات السلطة" وطبعا منح بعض أهل البيت الفلسطيني جوازات سفر وما ينتظر منها أن تلعبه لاحقا في قضية اللاجئين، ونأمل ان يكون مساهمة ايجابية وليس تصفوية، رغم أن المؤشرات لا تبشر خيرا، بل كلها شؤم لدولة كشف حاكمها عن مواقف معيبة..

لم يحترم رئيس وزراء كندا ولم يقدر للرئيس عباس "كياسته" السياسية، وهو يبحث له عن "أعذار" كي لا يقع في دائرة الاحراج وسط كوكبة صحفية مترقبة لتنال بساهمها النقدية من مواقف كندا، وآخرها موقف وزير خارجيتها بخصوص الاستيطان، لكن هاربر أفندي، تجاهل كل ذلك وعندما عاد الى تل ابيب وفي برلمان دولة الكيان الشاروني – مرادف الفاشي – أعلن ما هو أكثر سوءا ورداءة وانحطاطا سياسيا، فالمسؤول الكندي اعتبر أن وصف اسرائيل بأنها تمارس سياسية "الفصل العنصري" مواقف "مقززة"، وأنها شكل من أشكال

"اللاسامية المعاصرة"، ونال تصفيقا حارا من "يهود الكنيست" فيما حل الغضب بنوابه الفلسطينيين العرب..

ولم يقتصر حدود "الانحطاط السياسي" لهاربر عند هذا الموقف "العنصري" بل اعتبر أن الاعتراف بـ"يهودية دولة اسرائيل موقف غير قابل للتفاوض"، هكذا يرى رئيس الوزراء الكندي المشهد بعد أن انهى زيارته لرام الله، ولعله المسؤول الدولي الأول من غير اليهود، من يعتبر وصف سياسة دولة الكيان بالعنصرية وأنها تكرس الفصل العنصري هو شكل من اشكال معاداة السامية ومقززة، موقف يمكن اعتباره أنه عنصري باميتاز، وكأنه تجاهل أن هذا الوصف أطلقته أيضا قوى يهودية، وليس العرب فقط، ودول اوربية وافريقية واسيوية، ولو عادت به الذاكرة - التي يبدو أنها لا تحتفظ بالأحداث سوى لساعات قصيرة فقط – لعرف أن الأمم المتحدة وبأغلبية ساحقة سبق لها وصف الحركة الصهيونية وليس فقط كيناها بأنها "حركة عنصرية"..

ولأن استخفاف رئيس وزراء كندا ووزير خارجيته لم يجد ما كان يستحقه من موقف غاضب حقيقي قبل أن يصل، فذهب الى أبعد من تعبيره عن "القرف من وصف الكيان بالعنصري" ليعتبر أن "يهودية اسرائيل غير قابلة للتفاوض"..ما يترجم عمليا لأحد أشكال تصفية قضية اللاجئين التي يمكن لكندا أن تقوم به في دور مرسوم لها، وكأنها تقدم "السبت لتأخذ الأحد"..تأكيدها ليهودية الكيان مقابل دور في قضية اللاجئين، طمأنة مطلقة لبني صهيون..

لا ضرورة لنقاش هاربر ودولته، بل بات واجبا من القيادة الرسمية أن تعلن اليوم أن تلك المواقف الكندية مرفوضة رفضا مطلقا وأنها تدخل سافر فيما ليس لها به صلة، ومحاولة يائسة من دولة لا تحمل الود السياسي لشعب فلسطين، وأن تطالب الجامعة العربية بمعاقبة كندا على ما أعلنه رئيس وزراءها من مواقف معادية للقضية الفلسطينية والموقف العربي..

إن الصمت على ما أعلنه هاربر في تل أبيب يشكل تواطئا مشبوها، ضمن حسابات البعض الصغيرة، المالية والخدمية..وعلى القوى السياسية الفلسطينية كافة أن لا تقف متفرجة أمام هذه المواقف، فالصمت عليها سيدفع دول غير كندا للتمادي والتطاول السياسي، وتصريح رئيس وزراء رومانيا حول "يهودية

اسرائيل"، وقبله الرئيس التشيكي بخصوص نقل سفارة بلده الى "القدس الغربية" تشكل مظهرا استخفافيا بالقيادة الفلسطينية والجامعة العربية..

نأمل الا ترى القيادة الفلسطينية فيما قاله هذا الـ"هاربر" "حق من حقوق السيادة"..لأن "سيادة الدول لا تكون على حساب قضايا الشعوب"..وكل تبرير تحت أي ذريعة لا يمكن قبوله..الرد السياسي على تطاول المسؤول الكندي يجب أن لا يتأخر!

ملاحظة: انتشار قوات حماس الأمنية على الحدود لوقف اطلاق الصواريخ على دولة الكيان هو جزء من الوفاء بما اتفق عليه في وثيقة مشعل مرسي نتنياهو..تنسيقا أمنيا عصريا!

تنويه خاص: بان كي مون لم يحتمل "زعل كيري" طويلا..قام بسحب دعوته لايران للمشاركة في "جنيف 2" قبل أن يتحول "الزعل الكيري" الى "غضب" والكوري مش قده..يا رجال آخر زمن..

لماذا غابت الاحتفالات المركزية لذكرى الثورة في غزة والضفة!

كتب حسن عصفور/ مرت ذكرى الثورة الفلسطينية المعاصرة، وهي ذكرى انطلاقة حركة فتح ورصاصتها الأولى عام 1965، بهدوء شديد هذا العام في "بقايا الوطن"، فقطاع غزة المتشوق لاحياء الذكرى ليس تمجيدا بما كان فحسب، بل تأكيدا لما يجب أن يكون من حرص وطني، فجماهير قطاع غزة اعتقدت أن المناسبة ستكون فرصة لها للتعبير عن قوة الارتباط السياسي بين جناحي "بقايا الوطن"، والذي تحاول بعض الفئات الهامشية في التاريخ الوطني أن تقوم بفعل ما لم يستطع من كان "اشطر وأقوى منهم بذلك" لكسر وحدتهما، ولكن كان لـ"الحلف الانقسامي" رأي مختلف، فاكتفى ممثله في الجناح الجنوبي من "بقايا الوطن" بالسماح لحركة "فتح" بايقاد الشعلة مع منح السماح "ضجة اعلامية – سياسية" وكأنه تقدم بتنازل "تاريخي" ولم يرتكب "فضيحة تاريخية" بالمعني المباشر..

تصر حركة "حماس" بين حين وآخر أن تكشف مدى حقدها وكراهيتها لتلك المناسبة الوطنية الكبرى، فهي لا تؤمن مطلقا بأنها ذكرى للثورة المعاصرة، بل لا تؤمن من الأساس بان ما كان من فعل فتحاوي عام 1965 ثورة، بل عملية تم اطلاق الرصاص بها، وهي تسير مخلصة لذات "نهج الجماعة الارهابية" التي اعتبرت الثورة وفصائلها "رجس سياسي وديني"، ولأن المسألة ليس مجالا لنقاش موقف الجماعة التاريخي من الثورة الفلسطينية المعاصرة، فلن نفتح تلك الصفحات راهنا، ولكن اصرار حماس أن تتعامل مع ذكرى الثورة بانتقائية يؤكد المؤكد لموقفها الخاص وجماعتها الارهابية المعروفة اعلاميا باسم حركة الاخوان..

اعتقاد قيادة "حماس" بأن ما تقدمت به لحركة فتح وقوى الثورة هو "فضيلة سياسية" يعكس عمق الفضيحة المخزونة في كيفية التعامل مع ذكرى الثورة الفلسطينية، واكتفت بمنحها الحق بايقاد "شعلة" دون أن تترافق مع احياء الذكرى شعبيا، باعتبارها ذكرى وطنية خالصة، ولولا تلك الرصاصة لما كان لحماس اصلا وجود ولا مكانة، ولبقي عملها محصورا في سياق الجماعة الاخوانية الارهابية، بل علها كانت ملتحقة بالجماعة تنظيميا، سواء الشق الاردني منها أو المصري، كما كان حالها لما سبق الاجبار بتأسيس حماس كفرع عسكري للجماعة الاخوانية..تلك الحقيقة التي لا يجب ان تتغافل عنها القيادة الحمساوية ابدا/ بأن الفضل لوجودها هو انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة الزعيم الخالد ياسر عرفات..

لم يعد مجهولا أسباب عدم السماح باحياء ذكرى الثورة هذا العام في قطاع غزة على المستوى المركزي، فتجربة العام الماضي التي كانت "استفتاءا وطنيا عارما" ضد "خطف قطاع غزة"، لا زالت أصداءه تعيش في عقل الجماعة الحمساوية، والرعب من ذلك الحشد الكبير لا زال يسكنهم، كان معلوما تماما أن حماس لن تمنح أهل القطاع فرصة احياء الذكرى هذا العام، كونها تعلم يقينا أن الحشد سيكون يوما لن ينسى، وسيصبح "علامة فارقة" في تاريخ فلسطين بل قد يكون بابا لاسقاط الانقلاب وانهاء عملية الخطف، بعد تحرر مصر من حكم الجماعة الارهابية..حماس تعلم ما سيكون فكان قرارها الشعلة وكفى..

ولكن المفارقة هو أن حركة "فتح" بشقيها الجنوبي والشمالي صمتت صمت القبور عن منع حماس للاحتفال بذكرى الثورة، ولم تصدر البيانات النارية ضد ذاك القرار وتصرفت اعلاميا وكأنه "حدث طبيعي" خلافا لما كان سائدا، ولكن لو عرف السبب لبطل العجب، ففتح من الأساس لم تكن ترغب في احياء الذكرى عبر حشد شعبي مركزي لا بالضفة الغربية ولا بالقطاع كونها تتخوف هي ايضا بالمقابل أن تتحول تلك المناسبة لرفض سياسة ومواقف لم تعد تنال الرضى الفتحاوي، ولا تضمن صمت المحتشدين، ففي قطاع غزة الغضب يصل مداه الأعلى من سياسة حكومة فتح وقيادتها تجاه هموم قطاع غزة واهله، فالتعامل معه كأنه رفع "عتب سياسي" وليس جزءا من حق وطني، ولا نحتاج لسرد سلوك مواقف الحكومة العباسية منذ أن أقسمت يمينها للرئيس في مرتي القسم..ولكن أهل القطاع من اقصاه لأقصاه يختزن غضبا بلا حدود ضدها ومن يسيرها..

ومضافا لها المسالة التفاوضية بكل المخاوف التي بدات تظهر من السلوك الأميركي تجاه تكريس حل يؤدي لفصل القطاع عن "دويلة الجدار المقترحة"، وابقاء قطاع غزة جزيرة مخطوفة تنتظر "محررها" بحصانه "الأبيض" ..كما ان الضفة الغربية تشهد حالة احتقان اكبر كثييرا مما تبوح بعض وسائل الاعلام، سياسيا وأمنيا وما يخص الحريات العامة، الغضب المخزون ضد سياسات الحكم بشمال الوطن لم يعد مجهولا..ولذا كان القرار بأن تسير قيادة فتح وفقا للمثل الشعبي المزروع في وجدان أهل فلسطين، "الشباك اللي بيجيك من الريح اغلقه واستريح" ..فلم نشهد حشدا لا في الضفة ولا في القطاع بل لم نسمع تفسيرا لذلك، حتى من باب رفع العتب بأن يقال مثلا انه "توفيرا للنفقات مثلا" أو اي من ذرائع يمكن سوقها لتبرير ما لا يبرر اصلا، فكل شيء معلوم لشعب يملك احساسا فطريا عجيبا لادراك الحقيقة من الخديعة..

كم هناك متفق عليه بين "طرفي ديمومة الانقسام"، أصبحا وكأنهما "حلفين وفيين لفعلهما الانقسامي"..رغم كل كلمات الحرص والمناشدة التصالحية، والتي لا يخلو منها بيان أو خطاب بمناسبة أو بدونها.. لكن الواقع يؤكد أن "الانقسام هو الأصل لهما" وليس انهاءه ..والايام تكشف يوما بعد آخر بعضا من تلك الوقائع التي تتحول لحقائق سياسية رغم الصراخ الخادع..

ملاحظة: خطاب الرئيس عباس في ذكرى الانطلاقة تضمن تأكيدا على "ثوابت الموقف الوطني"، وأن لا حل بدونها مهما كانت الضغوط..الم يقال ذات الكلام قبل العودة التفاوضية عن التمسك بالثوابت!

تنويه خاص: القيادي الحمساوي اسماعيل هنية أخذ من مبادرات بعض القوى لانهاء الانقسام ما ناسبه، لكنه تجاهل أصل المبادرة بأن ينهي حكمه الحمساوي الخاص، وليس البحث عن تكريسه بغطاء فصائلي!

"مفاجأة هنية"..."اخوانية تونسية" أم "اخوانية مصرية"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن أسقط الشعب المصري حكم الجماعة الارهابية في مصر، دخلت حركة "حماس" بشكل موضوعي في "أزمة جديدة" لم تكن ضمن حساباتها الخاصة، ليس بسبب الاسقاط الشعبي المصري للحكم الاخواني، وما نتج عنه من تداعيات تخص الحركة الحمساوية الاخوانية، ولكن لما نتج عن ذلك الاسقاط من نتائج تتصل بعضها بشكل مباشر بحماس وجودا وحركة داخل مصر ومعها، وبعضها بشكل غير مباشر بحكم ارتباطها الإخواني الذي تفاخرت به عبر تظاهراتها المسلحة الاستفزازية لمصر بعد ثورتها، او عبر تلك التصريحات الساذجة لقادتها عن "عشقهم الاخواني"..

ردة فعل مصر الرسمية قد تكون اقل اثر من ردة فعل الشعب المصري ومزاجه العام، فهو بات يصدق كل معلومة يمكن أن تقال في الاعلام المصري عن حماس، ولا يدقق، بل هو غير معني اصلا بالتدقيق، في أي معلومة ضد حركة حماس ووصل الأمر أن بعض الأوساط السياسية بدأت في استغلال المزاج الشعبي بربط حماس بكل عمل ارهابي في مصر، صحيحا كان أم غير صحيح، وهو ما دعا تلك الأوساط بشن هجوم واسع ضد حكومة الببلاوي كونها لم تدرج حركة "حماس" كـ"حركة ارهابية" بعد ولم تطرد من لها بأرض مصر..

لا يهم كثيرا كل تلك التصريحات التي تصدرها قيادات حماس بأنها لم تتورط وليست متورطة في اي عمل ضد مصر، وكل التصريحات تسقط فورا أمام حفلة "التأييد المطلقة" للجماعة الإخوانية ومرشدها ضمن السمع والطاعة التي تكرسها

الجماعة على فروعها، وحتما يصبح بعدها من الصعب جدا، بل قد يكون مستحيلا أن تقنع مواطنا مصريا بأن حماس يمكنها أن ترفض أمرا من المرشد لتدريب عناصر اخوانية على العمل العسكري سواء داخل مصر أو داخل معسكراتها في قطاع غزة، خصوصا خلال فترة الحكم الاخواني، ولم يكن يعتقد اي حمساوي أو إخواني أن أجلهم قادم بتلك السرعة الجنونية من شعب لا يثور الا كل عشرات السنين مرة واحدة..ولكن حدث ما لم يكن يظن "أهل الجماعة وعشيرتها" في مصر وغزة وتم إزاحتها من طريق شعب مصر ومستقبله السياسي..

تلك الحقيقة العامة التي لا تزال حماس تتجاهلها ولا تريد رؤيتها، لذا لجأت الى بعض "المناورات الخاصة"، فهي من جهة قامت بمحاولة كسب "ود عباس وحركته" من خلال تأييد مشعل للمفاوضات الدائرة بشكل غير مباشر، وتصريحات سامي خاطر لوكالة حمساوية كانت هي الدليل المباشر، دون ان ينسى بتوجيه الشكر له على موقفه من تقديم الوقود لقطاع غزة خلال أزمة اليسكا الشهيرة، وكلاهما موقفان لا يتفقان مطلقا مع موقف حماس داخل غزة، لكنه تم الصمت عليهما خلافا لمرات سابقة لستر عورتهم الكبرى نتيجة الكارثة التي لحقت بالجماعة الأم ومصيرهم في قطاع غزة..

بينما اتجهت "حماس غزة" الى محاولة اشاعة "اجواء تلطيفية" مع الفصائل المختلفة – عدا حركة فتح - علها تحدث اختراقا في الحصار السياسي عليها، بعد حصار مصر وعباس الذي يكاد يصل الى نقطة الخنق السياسي، سلسلة لقاءات وتصريحات بدأت من اسماعيل هنية بدعوته الفصائل لمشاركة حماس في إدارة الحكم "المخطوف" وهي دعوة لم تكن لتأت لولا اسقاط حكم الجماعة الارهابية في مصر، ولعل تصريحات محمود الزهار ضد فصائل منظمة التحرير واليسار بأنها لا تمثل وزنا يمكن أخذه بالحسبان وسخر منها أرقاما وأعدادا ومواقفا، واعتبرها فصائل بلا قيمة وهي ذيل لعباس وفتح، وتواصلت النفحات الحمساوية الايجابية نحو الفصائل، فأطلق قائد الحركة الفعلي في هذه الفترة – بعد خبو دور خالد مشعل وانحساره الى الحد الأدنى وغير المؤثر - اسماعيل هنية تصريحات، بعد لقاء بعض فصائل منظمة التحرير وتحديدا الجبهتان "الشعبية والديمقراطية" مع حركته، مفادها انهم مستعدين لبحث اجراء بعض اشكال الانتخابات في قطاع

غزة، نقابية أو بلدية، مع تكراره لاستعدادهم على انهاء الانقسام والعمل فورا لتشكيل حكومة توافقية والاتفاق على الانتخابات العامة، متجاهلا "نداء حاوتمة" له بالاستقالة فورا..

ولكن هنية لم يقف عند هذه الحدود بل أعلن عن أن "مفاجأة كبرى" تنتظر الشعب الفلسطيني خلال الايام القادمة سيكون لها أثر هام من أجل المصالحة خلال الايام القادمة، ولأن أهل فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة سبق أن جربوا تلك "المفاجأت"، والتي لم تكن يوما سارة ولا مفرحة، فالتوجس يسيطر عليهم من تلك "المفاجأ'ة"، بل ربما لسان كثيرون منهم يقول "اللهم نجنا من مفاجآت هنية وحماسه"..ولكن لا يجب أن يكون "الشؤم أو التشاؤم" سيد الموقف، فلعل هنية وقيادة حماس توصلوا بعد كل سنوات الخطف وما حدث في مصر مؤخرا، أن كل ثرواتهم وسطواتهم التيي حصدوها قد تتبخر حتى لو كان ببطئ إن استمرت فيما هي عليه، لذا فالمفاجأة الكبرى قد تكون بادراك هنية واخوته أن لا مستقبل لحكمهم في غزة، وبالتالي في فلسطين، لذا قرروا التخلي عما لهم من "حكم خاص" ويسلكوا سلوك "حركة النهضة التونسية" التي أدركت أنها أمام خيارين: إما التنازل عن الحكم واللجوء للمشاركة به أو تنتظر تصفيتها شعبيا خلال فترة زمنية قد لاتكون بعيدة..خيار تونسي قد ينقذ حركة النهضة الاخوانية، وهي لم تعلن حتى تاريخه فخرها بتلك الرابطة كما حماس..

هل تلجأ حماس لخيار اخوان مصر "الحكم او الموت"، أم تلجأ لخيار "النهضة التونسية"، أن لا حكم ولكن مشاركة في الحكم كسبيل لإنقاذ ما يمكن انقاذه من وجود ومصير..هل تكون المفاجأة الحمساوية بلسان هنية هي الاعلان الرسمي عن "انهاء حكم حماس" في غزة وتسليم مكوناته الى قيادة هيئة العمل الوطني بقيادة عضو اللجنة التنفيذية زكريا الأغا وهو ايضا عضو مركزية حركة فتح، ليقوم بعدها بالاتصال بالرئيس عباس لاعادة "الأمانة المخطوفة" الى أهلها..

أم أن المفاجأة هي أن لا تكون هناك مفاجأة اصلا، ونسمع كلاما يثير الإشمئزاز أكثر.. فأي مفاجأة سيقدهما هنية لشعب فلسطين في "بقايا الوطن" وخارجه!

ملاحظة: هل اعاد د.صائب عريقات قراءة نص حواره مع الصحيفة السعودية وتأكد انه كلامه نصا وروحا" أو شحما ولحما" كما تحب حماس القول..لو كان صحيحا يصبح كل ما يقوم به من فعل تفاوضي "عار شخصي" سيلتصق به أبدا!

تنوه خاص: سقوط مرسي بدا بحربه ضد القضاء والاعلام..اردوغان بدأ بحرب ضد القضاء وبعض الاعلام وقريبا سيكون ضد الجيش الذي بدأ بابتزازه بخصوص محاكمات سابقة..طريق واحد ومصير لكل مخادع كاذب!

"مقابلة الرئيس"..و"اللي بيجرب المجرب.."!

كتب حسن عصفور/ استفزت التصريحات الاسرائيلية ضد الرئيس محمود عباس غالبية شعبية فلسطينية باعتبارها تشكل "تهديدا" للرئيس على رفضه المعلن لقبول ما تريدة الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان، واشاعت التسريبات التي تقوم بها أوساط مقربة من الرئيس "أجواءا تفاؤلية" بأن نهاية "العبثية السياسية" عبر المفاوضات القائمة منتهية لا محالة، واستنفرت حركة فتح كل وسائلها لتناشد الوقوف الى جانب الرئيس عباس ضد "الحملة الصهيونية المشبوهة والمعادية"، وساد الظن أن مرحلة سياسية جديدة تطل على المشهد الفلسطيني تكتسب روحا "تمردية" على السكون والخيبة التي استمرت أشهرا بل سنوات..

ولكن يبدو أن هناك دائما من يصر على قطع طريق "الأمل السياسي" بحدوث حركة فعل ايجابية لقيادة عملية اعادة الروح الكفاحية ضد المشروع الاحتلالي، وكأن هناك من يعمل قاصدا ومتعمدا على استمرار الارباك والخنوع في الساحة الفلسطينية، فلم تمض أيام على تهديدات وزراء حكومة نتنياهو ضد الرئيس عباس حتى وصلت لكبيرة مفاوضيهم لتطلق تصريحات لا تتلائم مع مكانتها الوظيفية في المفاوضات ولا حتى لإسم الحقيبة الوزارية التي تحملها "وزارة العدل"، حتى كانت "المفاجأة غير السارة" التي نشرتها صحيفة "يديعوت" على موقعها مقابلة نسبتها للرئيس محمود عباس، تضمنت كثيرا من القضايا التي لا تحدث توافقا وطنيا، بل تكرس حالة "الانشقاق السياسي" والذي كان مفروضا أن يكون أولوية للخلاص منه في الأيام القادمة في سياق مواجهة ما سيكون في اليوم التالي لنهاية "امد المفاوضات الزمني"، لكن ما جاء على لسان الرئيس يتعارض

مع ما كان منتظرا لحشد الصف الوطني من اجل مواجهة الخطر الاحتلالي والتهديدات الخاصة به..

ولنقفز عن كل ما نصت عليه المقابلة ونتوقف عند أحد أهم الفقرات في المقابلة المشؤومة التي تفتح طاقة الظنون والريبة تجاه ما يجري عمليا من ترتيبات لا صلة لها بكل ما يتم تسريبه عن "صمود" ورفض لما يعرض من مواقف.. فالرئيس محمود عباس قال إنه "يوافق على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الأراضي الفلسطينية يستمر نحو ثلاث سنوات بوجود قوات دولية قبل وأثناء وبعد الانسحاب".. كلام لا يقبل التأويل ولا الاجتهاد، محدد ومباشر ومختصر بحيث لا يسمح لأي كان بالقول أنه يقصد به كذا وكذا..

هذا المختصر الكلامي يؤدي مباشرة لقبول "حل انتقالي" جديد، تحت مسمى "الانسحاب التدريجي" مهما اضيفت له لاحقا من "محددات تبدو وكأنها تمنحه بالقوة والصلابة" لكن المواقف لا تقاس ببلاغتها اللغوية لكنها تؤخذ بحقيقة نصها، وكلام الرئيس عباس هنا غاية في الوضوح لا يمكن أن يقال حدث "سوء فهم والتباس وخروج عن السياق المقصود"..كان الرئيس دقيقا جدا في المصطلحات بأنه يقبل بانسحاب تدريجي لتنفيذ ما يتفق عليه على مدار 3 سنوات، مع طلبه قوات دولية قبل وبعد البدء به..

هل يمكن أن لا يرى أي فلسطيني أن هذه التصريحات تتفق مع ما يريده الطرف الأميركي بالتوصل الى اتفاق اطار انتقالي لمدة محددة، وهو ما يمنح الحق لدولة الكيان ان تستخدم تلك الحالة الانتقالية لتعبث بكل ما يمكن الاتفاق عليه، وهل يعتقد الرئيس عباس ومن يؤيده في هذه النظرية السياسية الانتقالية بأن مثل هذا الاتفاق سيكون مقبولا وطنيا، وقبل ذلك أي قدرة يمكنها أن تجبر نتنياهو على تطبيق ما يتفق عليه خلال فترة الاطالة الزمنية المقصودة في مقابلة الرئيس عباس مع وفد اسرائيلي ذو خلفية أمنية..

المسألة لا تتعلق بـ"حسن النوايا" التي يمكن أن يقال عنها في تصريحات كهذه بل في أنها تشجع نتنياهو أولا وكيري ثانيا بالضغط لانجاز "حل مرحلي" جديد يضع نهاية كارثية للمشروع الوطني الفلسطيني، ويقطع الطريق على كل "البدائل" التي تحدثت عنها قيادات فلسطينية قبل أيام لا أكثر، والبحث في

"خيارات اليوم التالي" لنهاية المدة الزمنية للمفاوضات..هل يعتقد البعض المرحب بحل انتقالي جديد بمسمى "الانسحاب التدريجي" أن واشطن وتل أبيب لن تستغل هذه "الفرصة الذهبية" التي قدمها الرئيس عباس لهم..

ولأن القضية لم تعد تسجيل ملاحظة أو معارضة لكثرة ما تم تسجيله سابقا، لكن ما تقدم ليس سوى تأكيد أنه لا يوجد تعلم من التجربة السابقة بعد توقيع اعلان المبادئ – اوسلو في واشنطن عام 1993، ذلك الاطار الذي حدد فترة 5 سنوات للتوصل لـ"تسوية تاريخية" وانهاء الاحتلال.. ولم تكتف دولة الكيان بعدم الالتزام بزمن التفاوض المحدد بل عملت كل ما هو ممكن لالغاء جوهر الاتفاق المحدد..

الحديث عن انسحاب تدريجي لأي اتفاق مع طغمة نتنياهو الفاشية يؤكد أنه لا زال هناك من يصر على عدم معرفة حقيقة هذه الطغمة بعد، ولا زال مراهنا على أن امريكا "وسيطا نزيها" "محايدا"، وليست طرفا راعيا وحاميا للمشروع الاحتلالي رغم كل التجارب والشواهد السياسية التي لا يمكن لجاهل ان يتجاهلها..

باختصار شديد قال أجدادنا وبحق أن "اللي بيجرب المجرب عقله مخرب"..فلا تجربوا ما جربتم!

ملاحظة: وكأننا بدأنا رحلة "السيسية السياسية"..ما أن اعلن عن ترقية وزير الدفاع المصري الى رتبة مشير حتى عاشت مصر ومعها المنطقة بداية رحلة في مشوار جديد بدأه الكاتب الكويتي احمد الجارالله بتسميته بـ"السيسية"!

تنويه خاص: هناك لغط سياسي منتشر عن "ريبة رسمية أردنية" من القيادة الفلسطينية وتفاوضها..رغم كل ما يقال علنا..مسألة تحتاج توضيح جدي وجاد!

نعم هي خطوة..لكنها حملت "خطايا" أيضا!

كتب حسن عصفور/ اثارت تصريحات رئيس حركة "حماس" ومجلسها التنفيذي في قطاع غزة اسماعيل هنية، والتي جاءت تنفيذا لـ"المفاجأة" التي وعد بها أهل فلسطين، موجة من ردات فعل، تنحو باعتبارها خطوة هامة عملية للبدء بانهاء الانقسام الكارثي، ردة فعل حذرة من بعض فتح ومشوبة بالتفاؤل من بعضها

الآخر، لكنها لم تجد لها صدى سياسي، حتى تاريخه، من القوى الفلسطينية، وقبلها لم يكن هناك أي ردة فعل أو موقف من قبل الرئاسة الفلسطينية، بل ان الرئاسة لم تنشر خبر اتصال اسماعيل هنية بالرئيس محمود عباس ليطلعه على "قراراته الهامة" وتجاهلته، رمبا جاء ذلك التجاهل رد علي قيام هنية بالاعلان عن القرارات في وسائل الاعلام ثم الاتصال بالرئيس لاخباره وهو ما قد تفسره دوائر الرئيس بانه كموقف غير ديبلوماسي او لا سياسي .. حيث كان من المفترض أخلاقيا، وضمن سلوك المصالحة أن يتم اتصال هنية بالرئيس عباس ويطلعه على القرارات قبل ان ينشرها اعلاميا..

ردة الفعل عمليا على الخطوة الحمساوية لا تزال محدودة، بل وربما مصابة بحذر بات جزءا من الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، خاصة وأن "الشكوك والريبة" كانت سيدة الموقف نحو اي خطوة يمكن الاعلان عنها بعد أن فشلت كل الاتفاقات والعهود الخاصة، بل والقسم أمام الكعبة في منح مصداقية وجدية تلك الاطراف فيما تعلن أو تتفق، لذا ليس مفاجئا أن تكون ردة الفعل على اعلان هنية بهذه البرودة، وللحق فإنها لا تستحق أكثر من ذلك، بل تحتاج عمليا الى تدقيق شديد في طريقة التفكير التي لا تزال تحكم ذهنية خاطف قطاع غزة بقوة الأمن وليس بقوة الشعب..

ومن يدقق في بعض ما أعلنه اسماعيل هنية سيجد أنه تحدث بلغة "الاستقواء" وليس بلغة المتصالح، واستمر في ممارسة بعضا من لعبة "التضليل" وهو يعلن عما يعتقد أنها خطوات تساهم في تسريع المصالحة الوطنية، فهنية ومن خلال اعلانه الخاص اصر على أن يؤكد للقاصي والداني انه يمنح "عفوا خاصا" لمن سمح لهم بالعودة، وتصرف باعتبار قطاع غزة باق له ولسيطرته، ولم يتوقف أمام قيمة المراجعة التي تؤدي لقطع الطريق على اسباب من غادر مرغما على المغادرة..

كما ان هنية ارتكب حماقة سياسية تكشف أن الذهنية الحاكمة له ولحركته لا تزال ذهنية ملتبسة غير واضحة وعير محددة فيما تقول أو تفعل، فالسيد اسماعيل هنية تحدث عن السماح لاعضاء المجلس التشريعي من ابناء قطاع غزة بزيارة اسرهم وأهلهم، ولم يدرك هنية أن هذا الموقف بذاته يكشف "عورة الاعلان التصالحي" جملة وتفصيلا، تصرف وكأن نواب المجلس التشريعي "مبعدين" تطوع "الحاكم

بأمره" ليمنحهم "إذنا خاصا ملكيا أو رئاسيا أو أميريا أو مشيخيا" – لا يهم - لزيارة الأهل والأسرة والعشيرة لبضع ساعات أو ايام، ثم عليهم المغادرة بأدب واحترام ومن يخالف سيحضر له قوة تصحبه الى حيث يجب المغادرة..وهو ذات التفكير الاسرائيلي قبل قيام السلطة الوطنية عندما كانت تسمح للبعض بزيارة الأهل بتصريح محدد الزمن، ومن يخالف يعرف أهلنا في "بقايا الوطن" المصير المرتقب..

المسألة هنا ليس ان نرحب في قرارات قد تحمل شيئا ولكنها في الواقع كشفت أشياء أخطر لا تزال ساكنة في عقل وذهنية "أهل حماس" وحكامها، بأنهم يتصرفون كمن يملك الحق والصواب، يعفو بطريقته ويغضب بطريقته، متجاهلا بحديثه عن زيارة النواب أنه الغى فعليا حقهم المشروع في العودة لديارهم التي هجروا منها تحت قوة الارهاب، وان الخطوة الأولى هو انهاء تلك القوة القهرية التي أدت لخروجهم أو تركهم بلدهم ودارهم للذهاب والاقامة في شمال "بقايا الوطن"..التعبيرمن هنية ليس خطا لغويا يمكن العفو عنه أو تجاهله، بل هو "خطيئة سياسية" تسكن داخل حجرة التفكير بأن قطاع غزة ملك خاص لحماس تتصرف به كيفا شاءت..

أما الخطيئة الثانية التي حملها الاعلان الحمساوي، هو الحديث عن أنه سيفرج عن بعض المعتقلين لاسباب تتعلق بـ"الأمن السياسي والأمن الوطني"، فهنية لم يرى في معتقلي حركة "فتح" معتقلين سياسيين بل متهمين مهددين لـ"الأمن الوطني"، وهنا لا نعرف ما هو تعريف السيد هنية لمفهوم "الامن الوطني"، وهل هو ذات التعريف المعلوم لأهل البلاد بأنها الاعمال والافعال التي تمس المصلحة الوطنية العليا، والتعامل مع أعداء الوطن والقضية، وهل هناك أمن وطني خاص لقطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس يختلف عن الأمن الوطني الفلسطيني العام مثلا، فلو كان من يراد اطلاق سراحهم مرتبطين بالعدو وعاملين ضد الأمن الوطني يكون اطلاق سراحهم "جريمة وطنية" يجب محاكمة هنية عليها.. ولكن المأساة - المصيبة أن هنية وحماسه وقوات امنه يعتبر كل من يعارض خطفها لغزة وانقلابها الأسود، بل ومن يخالفها الرؤية أحيانا خطر على "الأمن الوطني"، الذي لا تملك تعريفا واضحا محددا له، فهو متحرك حسب المصلحة الخاصة بالتنظيم..

والخطيئة الثالثة في الخطوة الحمساوية هو اعلانها خطوات متناثرة لا صلها لها بالخطوة الرئيسية الأهم، التي هي ضرورة اليوم وقد لا تصبح غدا، اعلان انهاء كل مظاهر الانقلاب الحقيقية، خاصة المناصب والمسميات وأن يطلب تسمية وفد رسمي من الفصائل الوطنية لتسليمة "وثيقة التنازل وانهاء خطف غزة"، لتبدا بعدها رحلة عودة القطاع الى حضن الشرعية الوطنية، وتبدأ حركة الفعل السياسي من أجل التمهيد لتعزيز دور الشرعية قبل أن يقوم الرئيس عباس بالذهاب الى مقره الرئاسي – المنتدى – على شاطئ بحر غزة، ليبدأ مشوار تشكيل حكومة "الانقاذ الوطني" وليس "حكومة توافق وطني"، واعادة هيبة السلطة الشرعية بأجهزتها كافة، السياسية والأمنية، وقبلها ان تعلن حماس وضع حد فاصل بين قوات القسام العسكرية وقوات الأمن الداخلي التي يجب أن تعلنها قوة تحت أمر الرئيس وشرعيته، وتفتح الطريق لعودة قوى الأمن الفلسطينية للعمل..

والخطيئة الرابعة، والتي قد تكون الأولى في سياق الضرورة السياسية الراهنة، عدم اعلان حماس موقفا صريحا من الثورة المصرية اذا ما ارادت أن تكون جزءا من "الشرعية الفلسطينية"، حيث لا يمكنها القول أن مصر راعية للمصالحة وهي لا تعترف اصلا بالشرعية المصرية لا اعلاميا ولا سياسيا، بل هي لا تزال جزءا من جماعة باتت حركة ارهابية في القانون المصري، والطلاق الشرعي عن الجماعة الاخوانية سيكون "شرط الضرورة" لاي مصالحة برعاية مصرية، بل وقد يكون شرطا مصريا للتعامل مع اي حكومة يمكن أن تكون حماس جزءا منها..

تلك بعض من "خطايا" في خطوة هنية غير المستقيمة، ومن اجل صدقية النوايا وجديتها لا بد من اعادة النظر في منطق التفكير الحمساوي برمته نحو التعامل مع القضية الوطنية في سياق رؤية خارج "الصندوق الاخواني"، وغير ذلك تصبح كل الخطوات القصيرة والمتعرجة لا قيمة لها، بل سيقال أنها خطوات هروبية من أزمة طاحنة تنتظر مستقبل حركة حماس الإخوانية..

مطلوب ثورة تفكير نحو الالتصاق بالمشهد الوطني في سياق فلسطيني نقي وخالص، وأن حماس مع الجميع لأجل فلسطين، وليس "الجماعة فوق الجميع"!

ملاحظة: لأول مرة لم يصدر لا نفيا ولا تكذيبا ولا موقفا من كلمنجية حماس على الفيديو المنسوب لشاب قالت الداخلية المصرية انه عنصر حمساوي شارك في العمل الارهابي في المنصورة..هل يصبح هذا الفيديو دليلا ضاغطا على حماس!

تنويه خاص: موقف ايران الأخير من مصر وما يحدث بها يثير السخرية عندما تتحدث حكومة طهران عن الحريات والقمع..اعتقدنا أن ايران تبحث مصالحة مع العرب ولا تكتفي بمصالحة مع الغرب!

هل تصبح "الشارونية" مرادفا لـ"الجريمة السياسية" في لغتنا!

كتب حسن عصفور/ لن تخلو ذاكرة فلسطيني اين كان مقيما في أرجاء المعمورة، من أثر لجريمة ارتكبها "سفاح العصر" ارئييل شارون، فمنذ بدايته العسكرية وهو ملوث بابشع "جرائم الانسانية" بدأت في "قبية عام 1951 ولم تنته بموته السريري الطويل، الى أن مات ورحل الى غير رجعة، مجرم كلمة قد تقال لوصف قاتل جنائي، وسفاح تعبير قد يرتبط بشخص ارتكب بعضا من جرائم بطريقة وحشية، لكن صفات شارون بجمعه كل صفات الاجرام والقتل والعدوانية، شخص ارتكب من المجازر ما لم يرتكبه غيره، فاقت جرائم اي نازي معلوم..

رحل أشهر مجرم للحرب فكانت الفرحة الطاغية لشعب فلسطين الذي لا زال يعيش في ظل جرائم "الفاشي اليهودي شارون"، وليت المجمع اللغوي العربي والفلسطيني يضع تعريفا جديدا للمجرم والاجرام لتشتق من لفظ اسم شارون كالقول مثلا أن المجرم صفته "شارون" وطبيعته "شارونية"، تعريف يصبح كافيا لتثبيت ما ارتكب هذا المجرم السفاح القاتل في وعي ابناء الأمة العربية وشباب فلسطين المقبل، كي لا ينسى ابدا رمز الجريمة ضد شعبه وأهله ووطنه وقضيته..

"الشارونية": هي الفعل الاجرامي الذي يرتكبه شخص ضد شعب أو بلدة أو مجموعة بخلفية الحقد والكراهية القومية والعرقية، تعريف يمكنه أن يكون بعضا

من ابقاء ما ارتكبت يداه من أفعال وجرائم حرب لم تتوقف حتى موته السريري، وآخر جرائمه الكبرى اغتيال ياسر عرفات..التي سبق أن فشل بها خلال الحرب العدوانية على لبنان ضد الثورة ومنظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية، ونجح فوق ارض فلسطين بمساعدة فاعل معلوم، كان سندا وداعما له بتلك الجريمة الكبرى باغتيال "رمز الشعب الفلسطيني" ابو عمار..

خرجت جموع الشعب الفلسطيني ترقص تغني تطلق النار ابتهاجا، ولكنها ترقص والبكاء يسكنها ، تفرح والحسرة والألم يرافقها، دموع فرح وحزن على رحيل المجرم دون أن يلقى الحساب الدنيوي الذي كان يأمله كل وطني فلسطيني، حساب طال انتظاره رغم أن الأدلة لا تتوفر في قضية حساب ومطاردة كما هي متوفرة لهذا المجرم السفاح، الفرحة الفلسطينية لن تكتمل ابدا برحيل السفاح، دون أن تقر العدالة الدولية بتلك الجرائم تبقى الحسرة قائمة، رغم موت ذاك القاتل..

الجرائم لا تسقط بالتقادم ابدا، ولن تنته بموت مرتكبها، فما كان من جرائم حرب ومجازر ضد شعب فلسطين يجب أن يبقى ملفا مفتوحا، الى أن تحظر اللحظة السياسية أو القيادة السياسية التي تمتلك الجرأة الوطنية لترسل ملفه بكل ما به الى "المحكمة الجنائية الدولية" كي ينال العقاب كمجرم حرب، بدلا من الحفلة التنكرية الكاذبة من قبل دول وحكام للقول به ما لا يجب أن يقال، تقديم الملف الى المحكمة الجنائية هو حق وفرض على أي قيادة فلسطينية ولن يمنع موت المجرم من ابقاء ملف الجريمة كي ينال اسمه ودولته ما يجب أن يناله من وصف كمجرم حرب، وليس غير ذلك من صفات أطلقها ساسة منافقون..

ولكن لما تصمت القيادة الرسمية الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والحكومة الفلسطينية على اعادة تذكير العالم ببيان موجز وليس تفصيلي بكل الجرائم والمجازر التي نفذها القاتل شارون، لا نريد منها أن تظهر "عواطفها الخاصة" ولكن مسؤوليتها الوطنية تفرض عليها أن تعلن للعالم أجمع من هو شارون وماذا فعل ضد شعب فلسطين وزعيمه التاريخي، فقط مطلوب منها اليوم وليس الغد أن تصدر كشفا بعناوين مجازره وجرائمه لتكون "دليلا" لمعرفة من هو شارون..

الا يكفي ان القيادة الرسمية لم تقدم ملف هذا الفاشي الى "العدالة الدولية" بعد ان بات لها القدرة على ذلك، فهل تصمت ايضا على اصدار كشفا بجرائمه ومجازره باللغات العالمية الحية، وباللغة المحلية المستخدمة في دولة الكيان، العبرية، لا نحملكم أكثر من طاقتكم، فذلك الكشف لن يعكر "صفو جوكم التفاوضي" لكنه واجب كي يعلم من لا يريد أن يعلم من هو القاتل شارون..هل هذا كثير على قيادة شعب الجبارين!

ملاحظة: الرئيس الأميركي يوما بعد آخر يكشف بعضا من "يهوديته السياسية" بوصفه شارون كـ"رمز قومي لاسرائيل"..لكن الاوبامي افتقد الذاكرة بأنه "رمز للإجرام العالمي"..الحق مش عليك ايها اليانكي!

تنويه خاص: حسنا ما تقوم به حماس لزيادة كمية الكهرباء الواردة الى قطاع غزة.. ولكن الحسنة تلك تحتاج لتعريف أهل فلسطين في "بقايا الوطن" عن طبيعة المساعدة واطراف الاتصال بدولة الكيان..المعرفة لا تعني نقيصة للجهد الاتصالي باسرائيل!

هل يصمد "اتفاق مشعل – نتنياهو – مرسي"!

كتب حسن عصفور/ عادت الحرب الكلامية المترافقة مع كميات من الصواريخ والقذائف بين دولة الكيان وحركة حماس للظهور في دورة جديدة، ومن يستمع الى تصريحات قادة الاحتلال العسكريين والسياسيين يعتقد أن عدوانا اسرائيليا على قطاع غزة بات وشيكا، حتى وصلت صحف عبرية الى اعتباره قد "دخل حيز التنفيذ" فعلا، فيما اطلق بعض من جنرالات دولة الكيان تصريحات ذات مغزى وهدف، بالحديث عن أن حركة "حماس" تفعل الممكن لمنع أي "عمل عدائي" ينطلق من قطاع غزة ضد اسرائيل، لكنه تلك "العبارة ترافقت مع تهديد مبطن، بأن حسن فعل "حماس" لا يكفي بل عليها أن تتحمل مسؤولية نتائج اطلاق الصواريخ ايضا..

الحرب الكلامية بعدوان اسرائيلي جديد، رغم كل ما يمكن قراءته ومتابعته وتصعيد قد يصل الى درجة التصديق، لا يوجد له أفق عملي في التوقيت الراهن،

فلكل عدوان احتلالي هدف سياسي بدأت مع عدوان أواخر 2008 عندما أوعزت أمريكا لوزير حرب دولة الكيان براك بتوريطها في عدوان ضد قطاع غزة من اجل وقف المفاوضات السورية – الاسرائيلية برعاية تركية، خاصة وأن المفاوضات كانت على وشك أن تصل الى نهايتها، فيما مسار التفاوض مع الطرف الفلسطيني يسير سيرا ايجابيا، بين عباس وأولمرت، وكلا المسارين لم تكن واشنطن راضية كل الرضا عنهما، بل أنها فعليا كانت رافضة للمسار السوري، وهو ما كان سببا رئيسيا للحرب على قطاع غزة، وانتهت الحرب ومعها انتهت المفاوضات على المسارين، بعد ان فتح القضاء الاسرائيلي ملفات فساد أولمرت خرج منها "بريئا" بعد أن تم اسقاطه وتهيئة المسرح لقدوم نتنياهو..

وجاءت حرب أواخر 2012 المفاجئة ضمن لعبة واشنطن لاختبار قدرة الجماعة الاخوانية في مصر بعد فوز مرشحها بالرئاسة، ومدى التزامها بالعلاقة مع اسرائيل امنيا وسياسيا، واثرها على فرعها في القطاع "حماس"، فاغتالت تل أبيب القيادي العسكري احمد الجعبري وهي تفاوضه "سياسيا"، دون أن يكون هناك لا سبب ولا ذريعة للاغتيال، عدا بعض تحليلات وتقارير اعتبرته خدمة اسرائيلية لتيار حمساوي للتخلص من "رجل ايران" القوي، وهو قول لا يوجد له سند سياسي، الا أن الدافع الحقيقي للاغتيال هو جر حماس الى معركة عسكرية لتحقيق هدف سياسي مع حكم مصر الاخواني، وقد كان نجاح تل أبيب – واشنطن أكثر من المتوقع، عندما قادت الرئاسة المصرية اتفاقا لوقف اطلاق النار او للهدنة العسكرية لا يهم التسمية، شكلت نصوصه ، شكلا ومضومنا نصوصا غير قابلة للتصديق حتى تاريخه..

فحماس اجبرت على التوقيع على اتفاق مع دولة الاحتلال لأول مرة، وهو ما لم يكن سابقا، فكل الاتفاقات كانت شافهية وبضمان جهاز المخابرات المصرية، وحملت لغة الاتفاق عبارات وكلمات شكلت "عارا سياسيا" على حركة "حماس"، خاصة عندما وافقت لارضاء الجماعة الاخوانية لترضي بدورها أمريكا واسرائيل على وصف اعمال المقاومة بـ"الأعمال العدائية"، ودون العودة لنصوص ذلك "الاتفاق العار" فأمريكا حققت الهدف السياسي بحرب اسرائيل على غزة، ومنحتها الجماعة الاخوانية ما لم يكن لها يوما لا فلسطينيا ولا

مصريا، ولا زال قادة الاحتلال السياسيين والعسكريين يذكرون في كل مناسبة "فضائل ذلك الاتفاق بين مشعل ونتنياهو ومرسي"، فيما لم نسمع أحدهم يتحدث عن اتفاقات منظمة التحرير بمثل ما تحدثوا عنه بذلك الاتفاق، ومعهم كل الحق بالتفاخر بما حققوا مع الجماعة وفرعها الاخواني في فلسطين..

والآن، هل هناك هدف سياسي محتمل لحرب عسكرية ضد قطاع غزة وبالتالي ضد حماس، المؤشرات العامة للمشهد المحلي والاقليمي لا تؤدي الى ذلك، لكن دولة الكيان تحاول أن تبقي حماس تحت طائلة التهديد المستمر من جهة، ولاجبارها على القيام بما عليها القيام من "التزامات وردت في اتفاق مشعل بيبي - مرسي"، ومن جهة أخرى لقطع الطريق أمام كل حركة شعبية رافضة لاستمرار حماس في خطف قطاع غزة، خاصة وان المزاج الشعبي الفلسطيني والعربي لا يقبل أن يبدو وكأنه في خندق واحد مع دولة الاحتلال في أي فعل، ولذا فكلما قامت اسرائيل بتهديد حماس وتصعيد لغة الحرب ضد القطاع صمتت حركة الغضب الوطني ضدها، وهو ما يضمن اطالة حكمها وسيطرتها ضمن حدود الاتفاق المخزي في نهاية 2012..

اسرائيل قد تلجأ لحرب عدوانية لو اقدمت "حماس" فعليا على التخلي عن حكمها لقطاع غزة، ونفذت ما تردده في الاعلام، عندها ستكون الضربة العدوانية ممكنة لأن الوظيفة الأهم لحركة "حماس" بالنسبة لهم تكون قد سقطت بسقوط ورقة الانقسام، ما سيؤدي لتعزيز الموقف الوطني الفلسطيني والذي سيقود لاعادة شن الهجوم السياسي الفلسطيني ضد دولة الكيان "الشاروني" عالميا..وهي المسألة التي تمثل خطرا كبيرا على دولة الكيان، خاصة مع تصاعد حالة القرف السياسي الدولي من سياستها، ولا يبدو مستغربا ان تراجع "حماس" عن خطوتها الاندفاعية جاءت اثر رسائل وصلتها عبر "صديق عربي او تركي" ينصحها بعدم التسرع في انهاء الانقسام، وتنتظر وقتا ملائما أو أن تبادر هي بعمل كبير يمنحها غطاءا لأي رد فعل اسرائيلي لاحقا..

جكومة نتنياهو لن تكسر البيضة التي تمنحها "ذهبا سياسيا خالصا" بادامة الانقسام، في ظل اتفاق "مشعل – بيبي – مرسي"، فلا يوجد حرب من اجل الحرب هذا الزمان، فلك حرب هدف وهدف الكيان الا تسقط "حماس" عن حكمها وانقسامها، فشرط الحرب لا زال قائما فلماذا تقوم بها!

كلام التصعيد وما يرافقه من ردات فعل محسوبة جدا ومحدودة هي جزء من لعبة ديمومة الحال على ما هو عليه الى حين!

ملاحظة: اصاب الرئيس محمود عباس بوصف سياسية اسرائيل في القدس بأنها "تطهير عرقي"..موقف يفرض على القيادة الفلسطينية قبل غيرها أن تحدد خيارها لوقف ذلك التطهير..بالمناسبةهي المفاوضات غطاء رسمي لتلك السياسة!

تنويه خاص: بعد أن قام اردوغان بـ"تطهير القضاء" وتعيين نائب عام "ملاكي" وطرد الاف من رجل الشرطة، أعلن ان ابنه بريء من تهم الفساد..اي حاكم نرى ونسمع!

وقاحة "قناة الجزيرة الصفراء" يجب أن تتوقف!

كتب حسن عصفور/ لا تكف القناة "الصفراء" التابعة لبلدة قطر عن استفزازها للشعب الفلسطيني مشاعرا وتاريخا دون أن تدرك أن صمت القيادة الرسمية عن "عارها الاعلامي" لاسباب غير معلومة أو معلومة لا يهم، يمكن أن يشكل لها "حائط صد" من الغضب الشعبي الفلسطيني يصل الى حد الغاء كل أثر لها فوق أرض فلسطين، ولا يسمح لها بأي عمل أو حضور مهما كان شكله، فقد مدة ليست بعيد خصصت مساحتها المسمومة للهجوم على الرمز التاريخي للشعب الفلسطيني و"اب الحركة الوطنية المعاصرة" ياسر عرفات، في الوقت الذي حاولت استخدام اغتياله لتمرير رسائل "تخريبية وتشويهية" ضد القيادة الفلسطينية، مساحة مدسوسة قوبلت بحالة غضب عامة داخل وخارج فلسطين، وهدد شبابها بحرق مكاتب تلك القناة المتخصصة في تشويه فلسطين تاريخا وثورة وقضية، لكن القيادة الرسمية حالت دون غضب شباب الوطن..

وانتفضت بعض المؤسسات وأعلنت أنها ستقاضي تلك المحطة الصفراء، وظننا بأن تلك المؤسسات، ومنها نقابة المحامين، لن تتوقف حتى تعيد للرمز تقديره من تلك القناة الحاقدة، وكان "الظن اثم" بغياب الفعل البياني من تلك المؤسسات، ولأن القناة ومن يقوم عليها من "فئة حاقدة كريهة وكارهة" لم تعد تقيم وزنا لردات فعل أهل فلسطين معتقدة أن اجهزة الأمن الرسمية وبعض اصحاب

المصالح سيمثلون لها "جدارا عازلا" ضد اي غضب مما تقوم به من "سفالة سياسية" تصل الى حد أن تستفز كاتبا بريطانيا لا يمكن اتهامه بأنه ضد "الديمقراطية" ليكتب في صحيفة لندنية مستغربا ما قامت به تلك القناة يوم "موت شارون"، روبرت فيسك القامة الاعلامية الدولية لم تحمل اذنيه ما قالته تلك القناة بنعيها المجرم والجزار شارون لتصفة بـ"الصديق الاسرائيلي"، ثم تستضيف رجل دين يهودي متطرف ليقول ما لا يمكن لفلسطيني غفرانه لتلك القناة المشبوهة سياسيا وأمنيا، قناة سمحت لرجل دين يهودي أن يبرئ شارون من كل جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، من قبية حتى غزة مرورا بالمجرزة الكبرى في صبرا وشاتيلا..

قناة "الجزيرة" بكل لغاتها جاءت لخدمة الهدف الأميركي الاستعماري لتقسيم المنطقة، وكما وصفها الكاتب الاعلامي المصري محمد حسنين هيكل بأنها أخطر مشاريع الاعلام، وهو يتحدث عن معرفة مباشرة كونه كان ضيفا دائما عليها لفترة طويلة، فنطق بالحق بعد صمت، والاعتراف بالخطأ فضيلة تحسب له ولثورة مصر التي كشفت اركان المؤامرة الأميركية واسقطتها مع اسقاط حكم الاخوان..

ما قالته "الجزيرة" بوصفها شارون بـ"الصديق الاسرائيلي" ومحاولتها لطمس مجازره ومحو جرائمه ليست عملا سهوا ولا سقطة سياسية، وبالتأكيد لا يمكن اعتبارها "حرية رأي" و"رأي آخر"، فالجريمة والمجزرة لا يمكن لأي كان غير صاحبها أن يعتبرها "وجهة نظر"، وما قامت به تلك القناة هو تكريس لدورها الرئيسي لخدمة مشروع الصهيونية المعاصر لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني المعاصر، قناة تمارس كل أشكال التضليل والتزوير التاريخي والسياسي لتشويه تاريخ الثورة الفلسطينية وقيادتها، مستندة الى قوة خاصة تقف لحمايتها، لكن يبدو أن نهايتها في فلسطين اقتربت ولن يصبح حالها بعد اليوم كما حالها بالأمس، مهما حاولت بعض أطراف المصالح حمايتها..

ما قامت به الجزيرة من عمل ترويجي لـ"الصديق الاسرائيلي" – اب المجازر ضد شعب فلسطين – هو جزء من انتقامها من موقف أهل فلسسطين نحو ثورة مصر التي أسقطت مشروع أصحاب القناة الاستعماري وكشفت حقيقتهم وعرت كل مستورهم وكذبهم، وأنهت اكذوبة الجماعة الارهابية التي سقطت بأقدام شعب

مصر، لذا ليس غريبا عليها أن تصف "عنوان المجزرة والجريمة شارون" بـ"الصديق الاسرائيلي"، وهو ذات الوصف الذي استخدمه قبلها المعزول محمد مرسي في رسالته الى رئيس دولة الكيان الشاروني – مرادف للفاشي – شمعون بيريز، عندما خاطبه في رسالة منشورة بـ"الصديق الوفي"، وقبلهما خاطب رئيس وزراء قطر المطاح به ضمن "الانقلاب العائلي" حمد بن جاسم وخلال مناقشة الحرب على غزة، مندوب دولة الكيان في مجلس الأمن بـ"الصديق الاسرائيلي"..هي ثقافتهم ولغتهم الحقيقية التي يؤمنون بها بأن دولة الكيان صديقتهم وفي قطر البلدة حاميهم..

لا مجال للصمت على تلك القناة الحاقدة على شعب فلسطين وثورته المعاصرة، وكفى أصحاب المصالح صمتا على تلك القناة، وعلى ابناء فلسطين العاملين بها أن يقرروا كما قرر أبناء مصر بالاختيار بين البقاء في قناة "السفالة السياسية" او الانحياز لشعبهم وقضيته الوطنية، ولا مكان لتبريرات ساذجة كان بالامكان السكوت عليها في ظرف مختلف، أما بعد ما فعلته لتبيض سجل المجرم الأكبر فلا مكان لنصف الكلام..

على أحفاد ياسر عرفات وأحفاد ضحايا المجازر التي ارتكبها الجزار شارون أن ينتفضوا ضد قناة الانحطاط السياسي كي لا يعود لها أثر في أرض فلسطين..

وعل نقابة محامي فلسطيني أن تستذكر دعواها ضد تلك القناة السافلة، وايضا تلتفت نقابة الصحافيين الى معركة أكثر قيمة من بعض معاركها الصغيرة، وتلاحق تلك القناة لاغلاقها وترحيلها كليا من بلادنا ولتطردها الى حيث مقرها الاساسي في تل ابيب ومنطقة "هرتسيليا" حيث مبنى الجاسوسية الشهير باسم الموساد..لا مكان للمساومات الرخيصة بعد اليوم!

ملاحظة: نلمس مع بيان اللجنة التنفيذية وحراك شعبي محتمل أن روحا كفاحية تخرج من بين "الركام السياسي" الطويل..المهم أن تصبح "الأقوال افعالا"!

تنويه خاص: لا نعرف حقيقة أن الكرة الذهبية ذهبت لمن يستحق أم حرم منها من يستحق بسبب الديانة من أجل الدعاية..بلال ريبيري حصد كل شيء الا رضا أهل المال في "الفيفا"!